الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة :

1. **مبارك جمال**
2. **واضح صديق**

تحت العنوان :

ـ آليات تفعيل دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية ـ

ـ دراسة حالة الجزائر 2019-2022 ـ

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. عبد الهادي مختار	**أستاذ محاضر –أ–جامعة ابن خلدون تيارت**	**رئيسا**
د. بن الحاج جلول ياسين	**أستاذ محاضر –أ–جامعة ابن خلدون تيارت**	**مشرفا و مقررا**
د. بوحركات بوعلام	**أستاذ محاضر –ب–جامعة ابن خلدون تيارت**	**مناقشا**

السنة الدراسية:2022 /2023

إهداء

أهدي هذا العمل إلى "أمي" التي هي كل شيء بحياتي والتي فتحت نور عيني على وجهها والتي لولاها ولولا دعائها ورجائها لما وصلت إلى هذا اليوم ، فأطال الله عمرك ورزقك الصحة والعافية.

إلى صاحب القلب الكبير وصديقي في الدنيا ونور دربي أبي العزيز " قادة" رعاه الله وأطال في عمره.

إلى كل من ساهم وساعد من قريب أو بعيد في اجاز هذا العمل

إلى سندي أخي الصغير "نبيل" وجميع إخوتي أطال الله عمرهم ويسر دربهم.

الشكر والتقدير

أحمد الله عز وجلّ الذي وفقني في انجاز هذا العمل
كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وعظيم التقدير إلى
أستاذي المشرف الدكتور "بن لحاج جلول ياسين "
على توجيهاته ونصائحه خاصة متابعته المستمرة
كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور عبد الهادي مختار ود.
بوحركات بوعلام وكل من ساعدني من قريب أو بعيد
وإلى كل أساتذة جامعه ابن خلدون تيارت وأوجه
شكري الخالص لأحبتي جزآهم الله على خير الجراء
ووفقنا جميعا.

وأزكى التحيات وأجملها وانداها أرسلها لكي "أمي
العزيزة" بكل الود والحب والإخلاص شاكراً الله على
كل ما قدمته لي وكل ما نصحتني به.

الفهرس

إهداء I

الشكر والتقدير II

الفهرس III

قائمة الجداول V

قائمة الأشكال VI

ملخص الدراسة: VII

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: البنوك الإسلامية و التنمية الاقتصادية مدخل نظري 1

المبحث الأول: البنوك الإسلامية 3

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها 3

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك الإسلامية: 8

المطلب الثالث: خصائص وأنواع البنوك الإسلامية: 12

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية: 18

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية: 18

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية استراتيجياتها: 22

المطلب الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية: 27

المبحث الثالث: أدوات الصيرفة الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية 31

المطلب الأول: أهمية ونظرة الصيرفة الاسلامية إلى تمويل التنمية الاقتصادية: 31

المطلب الثاني: صيغ التمويل في الصيرف الإسلامية: 32

المطلب الثالث: مقومات نجاح الصيرفة الإسلامية والمشاكل التي تواجهها: 36

الفصل الثاني: البنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2019-2022 40

المبحث الأول: نشأة وواقع البنوك الإسلامية في الجزائر: 41

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية في الجزائر: 41
المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر: 44
المطلب الثالث: معوقات العمل المصرفي الاسلامي: 49
المبحث الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر 2019-2022..... 53
المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الأسعار عند الاستهلاك:..... 53
المطلب الثاني: الادخار والبطالة في الجزائر:..... 56
المطلب الثالث: التجارة الخارجية صادرات والواردات وتنافسية الاقتصاد الجزائر:..... 58
المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية ودراسة تطويرها: 64
المطلب الأول: مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار في الجزائر: 64
المطلب الثاني: الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في الجزائر: 68
المطلب الثالث: الأدوات الكفيلة لدعم البنوك الإسلامية في الجزائر: 70
خاتمة 78
قائمة المصادر والمراجع:..... 81

قائمة الجداول

الجدول (1): الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه في الجزائر 2019-2020-2021.....56

الجدول (2): تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات.....61

الجدول (3): المؤشرات الفرعية لمؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر البيئة وجاذبية الاستثمار.....63

الجدول (4): المؤشر العام لتنافسية الاقتصاد الجزائري 2019 2020.....64

جدول(5): اجمالي القروض الموزعة من طرف البنوك العمومية والخاصة (مليار دينار في نهاية المدة).....67

جدول (6): حجم التمويل المقدم للزبائن لدى بنك الجزائر والبركة خلال الفترة 2015/ 2017.....68

قائمة الأشكال

الشكل (1-1): أنواع البنوك الإسلامية 19

الشكل (2-1): رسم تخطيطي يوضح عملية المرابحة..... 33

الشكل(3-1): توضيح آلية المشاركة..... 35

الشكل(4-1): توضيح آلية عقد المضاربة 36

الشكل (1-2): المتوسط السنوي لتضخم الاسعار عند الاستهلاك: الوطني والجزائر الكبرى..... 57

الشكل (2-2): إجمالي الادخار بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي..... 58

الشكل(3-2): الاتجاه العام لمعدل البطالة من(٪إجمالي القوى العاملة) 59

ملخص الدراسة:

- يهدف هذا البحث إلى التعرف على الإطار النظري للبنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى البنوك الإسلامية ونشأتها على المستوى العام وإبراز وظائفها وأهدافها وخصائصها وأنواعها وأهم أدواتها في تمويل التنمية الاقتصادية، كما تعد البنوك الإسلامية أحد أهم المؤسسات التي لها تأثير على مختلف مكونات النشاط الاقتصادي حيث تلتزم في جميع أعمالها بالشريعة الإسلامية، فهي جزء من الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على قيم إيمانية تحرم التعامل بالربا والتعدي على أموال الناس بالباطل والاحتكار.

- وفي الأخير توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر وكيفية مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر 2019-2022.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية _التنمية الاقتصادية _تمويل التنمية _مؤشرات التنمية _النشاط الاقتصادي.

Study summary:

This research aims to identify the theoretical framework of Islamic banks and economic development by addressing Islamic banks and their origins at the general level and highlighting their functions, objectives, characteristics, types and most important tools in financing economic development. Islamic banks are also one of the most important institutions that have an impact on the various components of economic activity. It is committed in all its work to the Islamic Sharia, as it is part of the Islamic economy, which is based on faith values that prohibit dealing with usury and encroaching on people's money unlawfully and monopolizing.

Finally, through this study, we reached the most important indicators of economic development in Algeria and how Islamic banks contribute to financing economic development in Algeria 2019-2022.

Keywords: Islamic banks _ economic development _ financing development _ development indicators _ economic activity.

مقدمة

مقدمة

– تلعب المؤسسات المالية دورا فعالا في النهوض الى اقتصادات الدول، وتقدمها من خلال ما تقوم به من حشد وتعبئة للمدخرات وإعادة ضخها وتدويرها للاقتصاد وفقا لخطط وسياسات تنتهجها الدول بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد أصبحت البنوك الإسلامية واقعا قائما، عندما استطاعت أن تحقق نجاحات باهرة و أثبتت أن صيغ التمويل و الاستثمار البنك الإسلامي ، المطبقة فيها قادرة على تحريك طاقات المجتمع وتوظيف الأموال بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية ، ومواكبة مستجدات العصر بأسلوب محرر من سعر الفائدة، ومنه انتقلت بعملية التمويل من الإقراض بالفائدة إلى الاستثمار بالمشاركة الذي يخدم حاجات المجتمع و يدعم متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة بشكل أفضل وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الذي نحاول الإجابة فعليه من خلال هذه الدراسة يكون على النحو التالي:

- **ما هو واقع البنك الإسلامي في تفعيل وتطوير التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالبنوك الإسلامية؟ وما هي خصائصها ؟ وأهدافها و أنواعها ؟
- ما هو مفهوم التنمية الاقتصادية ؟ وما هي أهم نظرياتها واستراتيجياتها ؟
- ما مدى تأثير أدوات البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية ؟ وما هي مقومات نجاحها ؟
- ماهي أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

– للإجابة على إشكالية الدراسة يمكننا طرح الفرضيات التالية:

– هل للبنوك الإسلامية دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

– هل هناك آثار إيجابية للبنوك الاسلامية على التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

أهمية البحث:

– من خلال الدراسة تبين أن للبنوك الإسلامية دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني كونها تعد المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- تبيان آليات تفعيل دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- إبراز مدى تأثير صيغ التمويل الاسلامية على التنمية الاقتصادية.

- الكشف عن مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر و إبراز واقع و نشأة ومعوقات البنوك الإسلامية في الجزائر.

حدود الدراسة :

–الحد الموضوعي : يتمثل في مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– الحد المكاني : الجزائر.

–الحد الزماني: حددت الدراسة من سنة 2019 إلى 2021.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع من خلال الأسباب التالية:

- تبيان مدى مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية.
- للبنوك الإسلامية علاقة وطيدة بالاقتصاد الوطني.
- التطور الذي يمكن أن يحققه الاقتصاد عند الاعتماد على البنوك الإسلامية.
- الاهتمام بالدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية.

منهجية البحث:

– من خلال إنجازنا لهذا البحث اعتمدنا على الأسلوب التحليلي والوصفي البسيط الموجز البعيد عن المفاهيم الصعبة التي يتعذر على القارئ استيعابها ، ففي الفصل الأول اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل وصف المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة وفي الفصل الثاني اعتمدنا المنهج التحليلي من اجل تحليل دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية.

أقسام الدراسة

– لتحقيق هدف الدراسة سنقسم البحث لفصلين مقدمة عامة ونختم الدراسة بطرح مجموعة من النتائج التي سيتم التوصل إليها ، الفصل الأول يهدف إلى تحديد مفاهيم وأساسيات البنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية ومستلزماتها وصيغ تمويلها الفصل الثاني نتطرق فيه إلى نشأة وواقع البنوك الإسلامية في الجزائر

ودراسة حالة الجزائر 2019-2021 من خلال التطرق إلى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل التنمية ودراسة تطويرها.

الفصل الأول: البنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية مدخل نظري

– ظلت تغيرات الدولية تهدف لعملية التحولات التي شهدها العالم ، وكان لا بد من إنشاء المؤسسات المالية تواكب العصرنة وتنافس النظام التقليدي كالبنوك الإسلامية، حيث أصبحت الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية أكثر تنوع من تلك التي تقدمها المصارف التقليدية المختلفة. إذ تعد أنشطتها الانتمائية المشاركة والمرابحة والمضاربة .

– فقد جاء مفهوم جديد في التعاملات الانتمائية المصرفية وإلغاء آلياتها التقليدية : وهي سعر الفائدة مما يعني إسهامه في فرض الواقع ائتماني جديد لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت ظاهرة عالمية خاضعة للدراسة والتقويم من قبل مختلف الكتاب والباحثين كبقية الظواهر الاقتصادية باعتبارها ظاهرة انتمائية جديدة تتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر الاقتصادي.

– من خلال هذا سلطنا الضوء في هذا الفصل على البنوك الإسلامية و التنمية الاقتصادية، لذلك قسمناه إلى ثلاث المباحث:

- **المبحث الأول: ماهي البنوك الإسلامية.**
- **المبحث الثاني: ماهي التنمية الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث: أدوات الصيرفة الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية.**

المبحث الأول: البنوك الإسلامية

- عند نظر للتكنولوجيا في الحياة الإنسانية نجد أنها في تغير مستمر ودائم ، حيث تبلورت لوجود عدة مفاهيم حديثة وفي نفس المجالات سواء كانت : الإجتماعية، السياسية ،الاقتصادية ولعل من أبرزها البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها:

- تعد البنوك الإسلامية الحديثة من حيث النشأة : أنها البلاد الإسلامية التي لم تعرف النشاط المصرفي في شكله الحديث إلا مؤخراً وعليه سنتطرق في هذا المطلب التعريف البنوك الإسلامية ونشأتها.

الفرع الأول: مفهوم البنوك الإسلامية:

- لقد وجد الباحثين صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك الإسلامي لذلك اختلفت التعاريف له. نذكر منها:

1- أنه عرف صاحب "تبين" الحقائق بأنها «بيع الائتمان بعضها ببعض جنسا بجنس أو بغير جنسه كالذهب والفضة إذا بيع أحدهما بالآخر أو بيع بجنسه "وعرفه المعني بأنه بيع "الأثمان بعضها ببعض".

وسمي هذا النوع من البيع صرفا إما لأن التاجر يطلب الفضل منه عادة لما يرغب في الذهب والفضة، وإما لإختصاصه برد البدل ونقله من يد إلى يد.

وقبل ذلك سمي هذا البيع بالصرف لصرف النقدين وهو التموين في الميدان[1].

2- بأنه البنك الذي يلتزم بتطبيق الأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، وذلك أيظا من خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة.

(1)- عبد الله بن أحمد بن محمد الطيار البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، ص21

- ولقد ذكرت اتفاقية في إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ما يلي:

بأنه يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك الإسلامية والمؤسسات التي ينص قانون إنشاءها ونظامها الأساسي بالتزام صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالربا" أخذا وعطاء".[1]

وهذا الأخير الذي صارت على نهجه كل المؤسسات المالية لتوفيق شرع الله وحفاظا على النهج الإسلامي بكل مقاييسه.

3-**البنك الإسلامي**: هو المؤسسة البنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية[2].

- ويعرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة تقوم بالأعمال والخدمات المالية، والمصرفية ،ومدها بالموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا لتحقيق أقصى عائد منها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.[3]

ومنه البنك الإسلامي للمؤسسة الإقتصادية المالية يهدف إلى جذب الودائع وتنميتها بإستثمار الأموال مما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده.

5-البنك الإسلامي يساهم في القيام بتطبيق النظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة في أنه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية ومجال المال والمعاملات، وأنه يضع في اعتباره تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العلمي.[4]

- أي أنها الركن الأساسي للبنك الإسلامي وهو عدم التعامل بالفائدة .وهذا ما يشكل الفارق الرئيسي بينهما وبين بقية البنوك التي تضع الفائدة والعوائد نصب أعينها ،بل وأنها تمول المشاريع بالفائدة ،وهذا ما يعرف البنك الإسلامي بأنه منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإتاحة الفرص المواتية للنهوض على أسس الإسلامية وذلك بأنها تلتزم بقاعدة (الحلال والحرام).

---

(2)-محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية دراسة تحليلية مقارنة بدار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، سنة1433هـ - 2012م ص84

(3)-شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، ط1 دار النفائس للنشر والتوزيع عمان – الأردن2012 ص11

[3]بن شعيب فاطمة- مكي خيرة، دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الإستثمارية، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت سنة2018-2019 ص7

(1)-شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، المرجع السابق ص11

6-ولعلى التعريف الأبرز للبنوك الإسلامية: هو المؤسسة المالية المصرفية لتجميع متكامل وتحقيق العدالة في التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي أو أنه المنظمة الإسلامية التي تعمل في مجال الأعمال[1].

وعليه نستنتج أن البنك الإسلامي يختلف عن البنك التقليدي ، فهو يتسم بمجموعة من الصفات الأساسية الا وهي :

أ- استبعاد التعامل بالفائدة ، وهو ما يميزها عن المصارف التقليدية.

ب- توجيه جمعها نحو التنمية عن طريق الاستثمار المباشر والاستثمار بالمشاركة وبذلك تخرج عن أسلوب المتبع في المصارف التقليدية والذي يتمثل في تمويل المشروعات بالفائدة.

ج-البنوك الإسلامية تكون بنوك متعددة الوظائف حيث يؤدي دور البنوك التجارية وبنوك الأعمال وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية في عملية لا تقتصر على الأجل القصير كالبنوك التجارية ،ولا على الأجل المتوسط والطويل كالبنوك غير التجارية ،بل يشمل الآجال القصيرة والمتوسطة الأمر الذي يعكس على هيكل استخداماتها ومواردها.

د- البنوك الإسلامية ترتبط مع عملائها سواء كانوا أصحاب حسابات استثمار وتجار أو مستخدمين لهذه الموارد بعلاقة مشاركة ومتاجرة قائمة على مبدأ ثانيه على من أتحمل المخاطرة والمشاركة فالنتائج ربحا كانت أو خسارة وليس علاقة دائنة ومديونية كالوضع بالنسبة للبنوك التقليدية.[2]

- بمعنى أن البنوك الإسلامية بعيدة كل البعد عن المتاجرة في الديون الفردية أو العامة، حيث أنها تزاول عملها ونشاطها وفق معايير إسلامية بحتة وبالتالي تساهم في الرقي بالمجتمع.

- ومن هنا نستنتج أن البنوك الإسلامية تجربة حديثة العهد تذبذبت وتناسبت التعاريف حولها إلا أن مضمونها أو معناها واحد إذ يعتبر مصطلح جديد وهو نتائج ورد فعل عكس لما طرأ من تطورات متنامية متجددة في الغرب، وهذا بغرض المنافسة شريط الحفاظ على المبادئ الإسلامية ، ووفق ما يرضي الله تعالى حيث يعمل طبقا لمقاصد الشريعة الإسلامية، وقد أصبحت البنوك الإسلامية لاعبا مؤثرا وبارزا في اقتصاد الدول الإسلامية مما

(2)-محي الدين يعقوب أبو الهول، المرجع السابق ص88
(1)-محمود الأنصاري – إسماعيل حين – سمير متولي، البنوك الإسلامية الأهرام القاهرة، سنة2002 ص39

يفسر الاستثمار والنمو الكبير الذي تعرفه حتى باتت واقع لا بد منه ليس لدى الأمة الإسلامية وحسب بلفي بقاع العالم كافة.

الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية:

– في الوقت الذي تجدد فيه الفعل الحضاري الإسلامي، ومعه التجربة الصيرفة الإسلامية ظهرت بوادر الفعل الحضاري الغربي ومعه النظام الاقتصادي الرأسمالي ومكونه النظامي المصرفي الربوي، كما بدأ الاستعمار الامبريالي بغزو العالم الإسلامي وادخل معه الفكر الرأسمالي وهكذا نشأت في القرن التاسع عشر فروع عديدة للبنوك الرأسمالية الكبرى من الدول الإسلامية ثم تطور الأمر بعد استغلال الدول الإسلامية فنشأت بنوك وطنية قائمة على أساس الفائدة، والفصل بين الادخار و الاستثمار كما ظهرت مؤسسات تشريعية وتنظيمية على الأساس ذاته ألا وهي البنوك المركزية الوطنية التي تعمل من ضمن وظائف أخرى كبنك للدولة وبنك للبنوك، ولعل أول هذه البنوك البنك الأهلي المصري الذي تأسس عام 1898م، وانتشرت البنوك التجارية في العالم الإسلامي حتى أصبحت جزءا من النظم الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية.

– وقد تصدى لهذه البنوك مجموعة من العلماء والفقهاء من أحال الشيخ الذين حذروا من التعامل معها على اعتبار أنها ربوية، وأبو الأعلى المدودي (1985) الذي سر مجموعة من المقالات من مجلة ترجمان القرآن سنة 1937 م لم يبين فيها حرمة المعاملات المصرفية التجارية حسب طرح البديل الإسلامي.[1]

- بعد الطفرة التي حركت الإصلاح جاء دور التأسيس الفعلي للبنوك الإسلامية وقد شهدت الجمهورية مصر العربية مولد أول بنك الإسلامي سنة 1963م . في مركز من غمر بمحافظة الدقهلية، حيث أنشأ مالك أول بنك الإسلامي تحت مسمى بنك الادخار المحلي، وكان الهدف من هذه التجربة هو الرسمية في مشاركة المسلمين في تكوين رأس المال الذي يستخدم في تمويل المشروعات وكان توزيع العائد على المساهمين يقوم على أساس الربح والخسارة.[2]

(1)- د.محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها- مبادئها – تطبيقاتها المصرفية دار المسيرة للنشر والتوزيع (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ص74-75
(2)-أحمد محمد لطفي أنشأ المصارف الإسلامية (التطور والصعوبات) المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد الرابع والثلاثون، شباط2021 ص12

- وفي عام 1971م تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي الذي نص قانون إنشائه رقم66 لسنة1971م ، على عدم التعامل بالعوائد أخذ وعطاء وقد انحصر نشاط البنك في ثلاث مهام رئيسية التجارية، كتقديم الخدمات الاجتماعية ممثلة في الحروب الحسنة، وتحصيل الزكاة من الراغبين وتوزيعها على المستحقين.[1]

- حيث نلاحظ أن في قدرة السبعينات و التي توالي ظهور العديد من البنوك القائمة على مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية. أي أن تطبيق شرح الله حظيت بالاهتمام-خصوصا بعد التحرر من الفكر العربي المحض، وكانت مصدر جذب واستقطاب العديد من العملاء والداعمين لها خصوصا أنها تدعوا إلى إتباع قواعد الحلال والحرام.

وبلغ من الاهتمام بهذه الحرية أنها أدرجت على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972موفي عام 1973م نوقشت الجوانب النظرية والعملية لإقامة بنوك إسلامية تقدم خدمات بنكية متكاملة. وكان ذلك في اجتماع وزراء مالية الدول الإسلامية ، وقد انتهى هذا الإجتماع بتقرير سلامة الفكرة ، وأوصى بوضعها موضع التنفيذ.[2]

لتتوالى بعد ذلك إنشاء جل من البنوك نذكر منها:

1-البنك دبي الإسلامي 1977

2- البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (المملكة الأردنية 1978

3-البنك قطر الإسلامي 1982

4-البنك فيصل الإسلامي البحرين 1983.

5-البنك الإسلامي الدولي بدنمارك 1983

6-البنك البركة التركي تركيا 1985

7-البنك التمويل السعودي التونسي (تونس) 1985

---

(3)-المصدر نفسه ص13

(1)- أحمد محمد لطفي، المصدر السابق ص13

8-البنك الإسلامي الماليزي (ماليزيا)1987

9-البنك البركة الجزائري (الجزائر) 1991.

- ثم بعد ذلك تم إنشاء البنوك الإسلامية في مختلف الدول ليصل عددها إلى 285 بنكا إسلاميا في 38 دولة على المستوى العالمي على غرار نوع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية والتي تقدر بأكثر من 320 بنكا عالميا، طبقا لإحصائية المجلس العام للبنوك الإسلامية الصادرة في ماي2006.[1]

المطلب الثاني: وظائف والأهداف البنوك الإسلامية:

رغم ذلك أن للبنوك الإسلامية جملة من الوظائف ومن المعلوم كذلك أن لها عدة أهداف وسنتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: ماهي وظائف البنوك الإسلامية ؟

- تختلف وظائف البنوك الإسلامية على نظيرتها تقليدية ، كونها لا تقتصر على النقد والاستثمار والائتمان بل تعدى ذلك فهي بنوك تجارية تنموية اجتماعية استثمارية تقوم بالعديد من الأنشطة المصرفية كما تقدم خدمات مهمة ، لعملائها مع تطوير البنوك للوظائف التي تؤديها حيث أصبحت تؤدي خدمات أخرى لا تقل أهميتها عن وظيفة الاستثمار.[2]
- تقوم المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية بتقديم مختلف الخدمات للمتعاملين معها في جميع أوجه النشاط الاقتصادي كما أنها تسعى ، أن تعمل به في تحديد الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل ولا يختلف عن وظائف البنوك التقليدية ، إلا في عدم استعمال لها للفائدة الربوية حيث تتمثل وظائفها في:[3]

(2)-ماموني دحمانية- عابدي حليمة، أساليب وتجارب التمويل الإسلامي في البنوك لدراسة حالة بنك -BNA تيارت ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،2021-2022 ص10-11.

(1)- [2]محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم البنوك الإسلامية الاستثمارية ص92

(2)- فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنك التجارية الإسلامية، دار البازوري للنشر بمصر، 1996 ص18

1.قبول الودائع بعيدا عن العائدة: ومن أهم هاته الودائع نجد ما يلي:

-أ- ودائع تحت الطلب ويتم فيها استعمال الشيكات

ب -**الودائع الاستثمارية:** وهي ودائع يدقق فيها المودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة زمنية معينة بصوره مستمرة ومقابل البنك تعرض مبلغ من المال لديه لفترة زمنية معينة أو أكتر أن يشارك المودع في الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات الاستثمارية.

د- الودائع الإدخارية : وهي ودائع صغيرة تودع في البنك لاستثمارها مع حرية التمتع بسحبها عند الطلب، كما يمكن لهذه الودائع أن تستخدم في تمويل الأنشطة الرأس مالية.

2-إصدار سندات المعارضة:

- هي عبارة عن وثائق محدودة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتبون بها مقابل دفع القيمة المحرر بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا.

3-إستثمار أموال البنك:

- تشكل الوظيفة الائتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

الفرع الثاني: ماهي أهداف البنوك الإسلامية ؟

هناك العديد من الأهداف للبنوك الإسلامية تتمثل في:

1. الأهداف المالية

أ. جذب الودائع وتنميتها ونشر الوعي الادخاري والاستثماري بين أفراد المجتمع، حتى يتعطل المال أو يحجب عن وظيفته من الدورة الاقتصادية.

ب. استثمار الأموال في المشاركة بما يعود بالربح على المساهمين و المودعين.

(1).[1]فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش المصدر السابق ص18-19

ج. تحقيق الأرباح التي تحسن للمصرف الاستمرار في التقدم والنمو ومواجهة المنافسة في السوق المصرفي.

2.أهداف خاصة بالمتعاملين :

للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهدافا متعددة يجب أن يحرص البنك الإسلامي على تحقيقها والتي تشكل أسسا عند تقييم العملاء لجودة الخدمة المصرفية وهي على النحو الآتي:

أ. **تقديم الخدمات المصرفية:** يقوم نجاح البنك الإسلامي على تقديم جودة عالية للمتعاملين، والقدرة على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية ويعد ذلك نجاحا للبنوك الإسلامية وهدفا رئيسا لإدارتها.

ب. **توفير التمويل للمستثمرين:** يقوم البنك الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات متخصصة أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المحلية، والإقليمية والدولية.[1]

ت. **توفير الأمان للمودعين:** من أبرز عوامل نجاح البنوك مدى ثقة المودعين بالبنك، ومن عظم عوامل النقد في البنوك:

- توفير سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات لسحب ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسبيل أصول ثابتة.
- توفير التمويل اللازم للمستمرين من جهة أخرى.[2]

3.أهداف داخلية

– للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:

(1).[1]صالح كامل، تطور العمل المصرفي الإسلامي مشاكل وآفاق محاضرة تكريمه بمناسبة فوزه بجائزة البنك الإسلامي للتنمية في البنوك الإسلامية 20أكتوبر1997م، المملكة العربية السعودية 2005 ص8

[2]صالح كامل، المرجع نفسه

أ. **تنمية الموارد البشرية:** يسعى البنك الإسلامي إلى توفير العنصر البشرى القادر على استثمار الأموال، وامتلاك الخبرة المصرفية والعمل المستمر في تنمية مهارات أداء العنصر البشري الناجم عن تطور و التدريب.

ب. **تحقيق معدل النمو:** تهدف المؤسسات عامة إلى الاستمرار وخاصة المصارف حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق المصرفية لا بد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل النمو ليمكنها من الاستمرارية والمنافسة في الأسواق المصرفية.

ت. **انتشار البنوك جغرافيا واجتماعيا:**

تقوم أهدافها السابقة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين في المصرف، لابد من انتشارها لتوفير الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم.

4. أهداف تنموية:

– تشتد المنافسة بين المصارف في السوق المصرفية في جذب العملاء سواء كانوا أصحاب الودائع، الاستثمارية أم المستثمرين، إذ تقدم لهم العديد من التسهيلات والخدمات المصرفية التي تتسم بمجموعة من العوامل الكفيلة ، لتحقيق الميزة التنافسية أمام البنوك التقليدية، أهم هذه العوامل تطوير صيغ التمويل المختلفة وتطوير الخدمات البنكية وابتكار خدمات مصرفيه لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وتطوير المساحات المصرفية الحالية.[1]

5. أهداف ابتكارية:

و هي الأهداف التي تمليها المنافسة السوق على إدارة المصرف والتي تتمثل في:

أ. ابتكار صيغ وأدوات للتمويل الإسلامي.

(1).[1]محمد حمود دقهد بشير، محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظرا لمتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت دراسة ميدانية، مذكرة لنيل الماجستير، قسم المحاسبة و التمويل بكلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط الفصل الثاني، سنة2012-2013 ص14-15

ب. –تطوير الخدمات وابتكار أدوات ومنافذ لاستثمار الأموال المتاحة وجذب المزيد من الأموال.[1]

المطلب الثالث: خصائص وأنواع البنوك الإسلامية:

للبنوك الإسلامية خصائص وأنواع كثيرة ومن خلال هذه الدراسة سنتطرق الى اهم هذه الخصائص و الأنواع:

الفرع الأول: ماهي خصائص البنوك الإسلامية ؟

هناك خصائص أساسيه تميز المصرف الإسلامي عن غيره، ومن أهم هذه الخصائص:

1. استبعاد التعامل بالفائدة (الربا):

–تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيسي للبنك الإسلامي، وبدونها يصبح مثل البنوك التقليدية وذلك لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا، ويهدف إلى التعامل بالمشاركة المضمون المستقل عن سعر الفائدة الثابتة.

بمعنى أن البنوك الإسلامية تقوم على مبدأ المشاركة كبديل للفائدة هذا الأخير الذي يعد أفضل مصادر للتمويل.

2. إتباع قاعدة الحلال والحرام:

– ينطلق الاقتصاد الإسلامي من معايير وأحكام وتشريعات وردت في والسنة الشريفة أو ما يعرف بالشريعة الإسلامية وشريعة القرآن الكريم، أو بما يعرف بالشريعة الإسلامية.

و الشريعة الإسلامية تقدر العمل كمصدر للكسب بدلا عن اعتبار المال مصدرا وحيد للكسب، وهذا يعني توجيه العمل، عن طريق الاستثمار والمشاركة التي تخضع المعايير الإسلام والحلال التي حددها الإسلام.[2]

(2).[1]محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والتقليدية ط12010، منشورات جامعة 7اكتوبر ص149
(1).[2]أحمد سلسلة نخصاونة، المصارف الإسلامية مقرر الجنة بازل- تحدياتالعولة- إستراتجيةمواجهتها،ط1،جدارللكتابالعالميللنشروالتوزيععمان 1428 هـ - 2008م) 62-63

3. الصلة التنموية للبنوك الإسلامية:

– تقوم البنوك الإسلامية على بناء فكري خاص وهو : الإسلام ونظامه الشامل لذلك تصدى وفق هذا البناء للتنمية الاقتصادية، حيث تتم عمليه تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، من خلال مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

4. تجنب تراكمات النقدية:

تعمل الشريعة الإسلامية مع الديون بغير قيمها الاسمية بغض النظر عن موعد استحقاقها لأن أي فارق سبب القيمة الاسمية والحالية التي يباع بها الربا المحرم ومنه فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع الدخول في تراكمات للأصول النقدية كما يحدث في العالم بين البنوك التقليدية.[2]

5. الصفة الاجتماعية للبنك الإسلامي:

تقوم المصارف الإسلامية من خلال جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها من الأسر الفقيرة وطالبي العلم والمؤسسات والجمعيات التي تقوم على العناية بالفقراء من خلال إطعامهم وتوفير المستلزمات الضرورية الأخرى لهم إضافة لما تعد من تلك البنوك من قروض حسنة للمحتاجين وطلبة العلم وغيرهم من أبناء المجتمع.[3]

الفرع الثاني: أنواع البنوك الإسلامية

إن ازدياد نشاط البنوك الإسلامية في تقديم خدماتها المصرفية والاستثمارية يجعل الحاجة منحه في إنشاء بنوك إسلامية متخصصة في العديد من المجالات وهذا التخصص يقرب الإبداع ويجعله من واقع اقتصاد أحكام المعاملات المالية، إذ اختار كل بنك ما يناسب من تلك الأنشطة والمجالات ويمكن تصنيف هذه الأنواع كالتالي:

(1).[1]أحمد سليمان خصاونة، المصدر السابق ص63
(2).[2]غسان محمود إبراهيم، منذر الحق، د.ط الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر المعاصر بيروت، دمشق 2000ص190
(3).[3]نعيم نصر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد الإسلامي ط1 2012، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان ص57

1-أنواع البنوك الإسلامية وفقا للنطاق الجغرافي:

أ-**البنوك الإسلامية محلية النشاط:** وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمارس فيها بنشاطها، ولا تمدد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي.

ب-البنوك الإسلامية دولية النشاط: هي النشاط لنوع من البنوك التي تتسع دائرة نشاطها، وتمتد إلى خارج النطاق المحلي.[1]

2-أنواع البنوك الإسلامية وفقا للمجال التوظيفي:

أ-المصارف الإسلامية صناعية: وهي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية، فجميع الدول دون أي استثناء تحتاج إلى مثل هذا النوع بعد ما أصبحت التنمية الصناعية المحور الأكثر أهمية في تطوير القدرات الإنتاجية لهاته الدول.

ب-**المصارف إسلامية زراعية:** وهي متخصصة في المجال الزراعي.

ج-**المصارف إسلامية تجارية:** وهي التي تجلب الودائع وشهرها فصلا.

عن تقديم الخدمات المصرفية المختلفة، وأغلب المصارف الإسلامية القائمة من هذا النوع وبالرغم من هذا التعدد في النماذج إلا أن الاتجاه الغالب في المصارف الإسلامية التي قامت حتى الآن هي المصارف التجارية والذي يأخذ شكل الشركات المساهمة ولا يخرج عن هذه الصورة سوى:

- البنك الإسلامي للتنمية وهو: مؤسسة دولية.
- البنك ناصر الإسلامي، وهو: مؤسسة حكومية تتمتع بالخدمات الاجتماعية.
- البنوك الإيرانية والباكستانية والسودانية وهي: مملوكة للدولة.

ولكنها تقدم خدماتها المصرفية بمقابل شأن المصارف التجارية المساهمة.[2]

(1).[1]محسن أحمد الخضيري البنوك الإسلامية 3 (ابتراك للنشر والتوزيع سنة1999 ص62
(1).[2]محسن أحمد الخضري، المرجع السابق ص64-65

3-بنوك إسلامية وفقا لمعيار النشاط:

يتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا لهذا المعيار وتقسيمها إلى ثلاث أنواع وهي:

أ-بنوك الإسلامية صغيرة الحجم وهي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي تحتاج إليها السوق المحلية فقط.

وتأخذ طابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري أو العائلي نظراً لكون عدد عملائها محدود وتتواجد هذه البنوك في القرى والمدن الصغيرة، عملها أساسا تجميع الأموال(المدخرات)، وتقديم التمويل القصير والأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات وتنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبرى التي تتولى استثماره وتوظيفه في المشرعات الكبرى التي تتوافر لدى البنك الإسلامي.

ب-**البنوك الإسلامية كبيرة الحجم:** ويطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى وتكون ذات حجم يؤثر على السوق النقدي والمصرفي المحلي والدول وذات إمكانيات تؤهلها لتوجيه هذا السوق، وتمتلك هذه البنوك فروعا لها في الأسواق المال والنقدية الدولية، والبنوك مشتركة حيث تحول القوانين دون افتتاح فروع لها وكذا مكاتب تمثيل لجمع المعلومات والبيانات في المناطق التي تزعم افتتاح فروع لها أو تلك التي يكون حجم النشاط والظروف تحول دون افتتاح فرع أو إنشاء بنك مشترك فيها.

4-بنوك إسلامية وفقا لمعيار الاستراتيجية المستخدمة:

يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقا لأساس الاستراتيجية التي يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع الآتية:

أ. **بنوك إسلامية قائدة ورائدة:** وهي بنوك تعتمد على استراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفي، وتتجه إلى نشر خدماتها لجميع عملائها، ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطراً وبالتالي تمثل الأعلى ربحية ومعدل نمو، وهذا النوع من البنوك يكون عادة مرتفعاً عن البنوك الأخرى سواء في عدد العملاء أو في الحجم وقيمة معاملاتها.[1]

[1] محسن أحمد الخضري، المرجع السابق ص64-65

ب. **بنوك إسلامية مقلدة وتابعة:** وتقوم هذه البنوك على استراتيجية التقليد والمحاكاة كمثابة نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة ومن ثم فإن هذه البنوك تنتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المقدمة التي توصلت إليها، فإذا ما وجدت هذه النظم استجابة لدى جمهور العملاء ونجحت في استقطاب جانب هام منها، وأثبتت حريتها وكفاءتها، سارعت هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لها مع تقاضي تكاليف أو مصاريف أقل مقابل تقديم هذه الخدمات.

ت. **بنوك إسلامية محدودة النشاط:** ويقوم هذا النوع من البنوك على استراتيجية أو ما يطلق عليه البعض استراتيجية الراشدة المصرفية والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي تثبت حريتها فعلا وعدم تقديم خدمات أخرى التي تكلفتها مرتفعة وهي تتسم بالحذر الشديد والحذر من أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيتها.

5-بنوك إسلامية وفقا لمعيار المتعاملين مع البنك:

حيث يتم تقسيم البنوك وفقا لهذا الأساس إلى نوعين أساسين هما:

1-**بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الفرد:** وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأحرار سواء كانوا أفرادا طبيعيين أو(معنيين)معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى، وتسمى عمليات الحملة أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي تسمى عمليات التجزئة.

2-**بنوك إسلامية غير عادية:** تقدم خدماتها لدول والبنوك الإسلامية العادية وهذا النوع لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تنمية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى للبنوك الإسلامية العادية وذلك لمواجهة الأزمات التي قد تصادفها أثناء نشاطها وتتأثر هذه البنوك أثناء عملها بجملة من العوامل حيث تضع حدودا لمواصلة مختلف نشاطها.[1]

[11] محسن أحمد الخضري، المرجع السابق ص64-65

الشكل (1-1): أنواع البنوك الإسلامية:

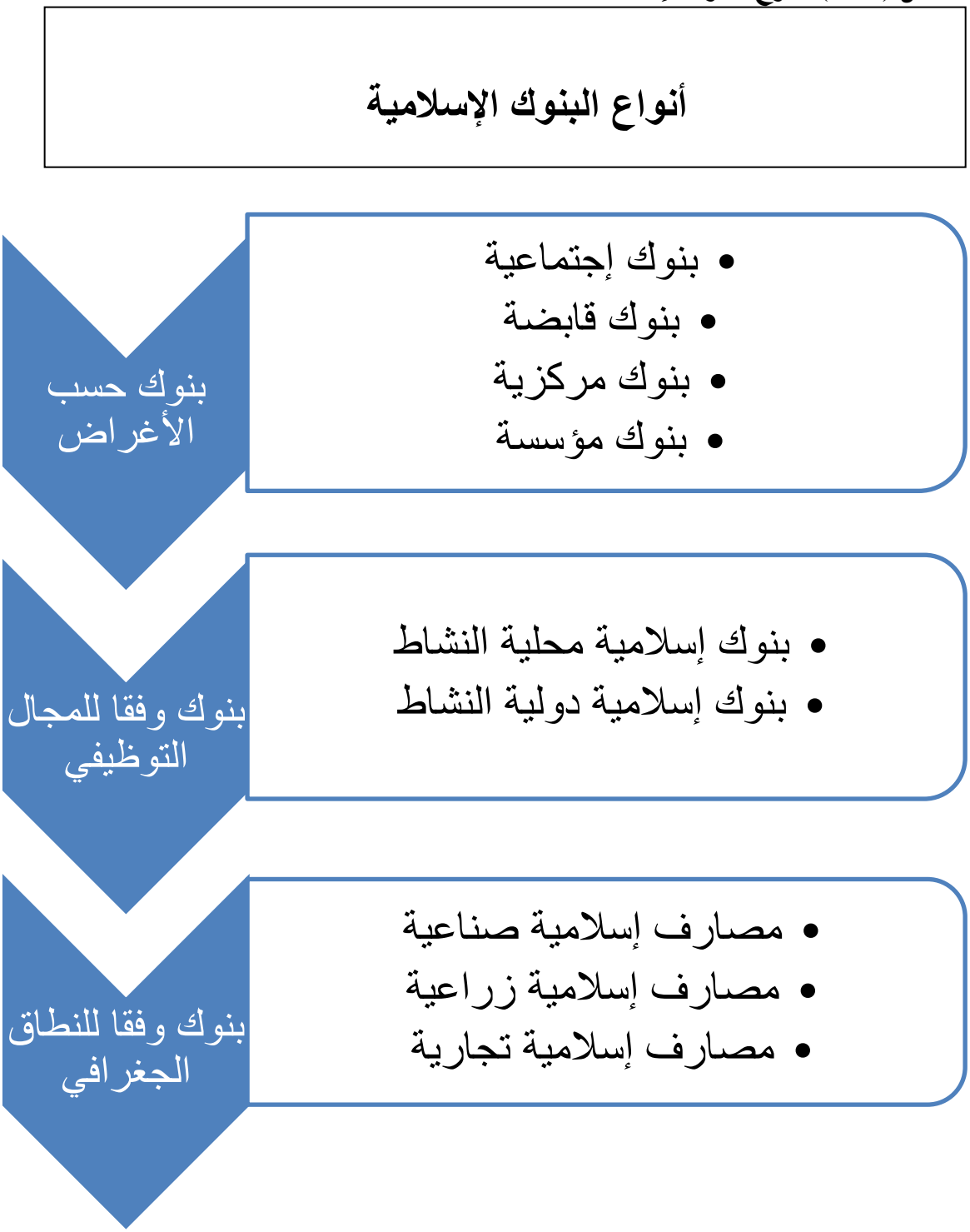

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على المصادر السابقة

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية:

– كانت ولا تزال وصية التنمية الاقتصادية تحظى بالاهتمام على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف، حيث وضحت التنمية تشكل عام في العام الأول. فرسمت العديد من السياسات والمخططات وخصصت لنا الموارد المالية والبشرية، من خلال هذا الموضوع سنحاول في هذا المبحث إعطاء مفهوم التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية:

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية:

– تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، وهي العملية التي من خلالها تحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من خلال إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية للفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.[1]

وقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها ما يجرى الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم أو ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي ويعرفها الآخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الإنطاق نحو النمو الذاتي كما عرف "EDGAR OVEN" التنمية في كتابه عام1987بأنها لا ترتبط على الجانب الاقتصادي وحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع.[2]

(1).[1]رحالى محتلة,بوخالفةرفيعة،التنميةمنمفهومتنميةالأسماءإلىمفهومتنميةالمركزالجامعيتيبازةص02
(2).[2]محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف على عبد الوهاب بجا، من النظرية والتطبيق-النظريات الاستراتيجيات - التمويل - المشكلات –ط2،الدارالجامعة – الإسكندريةص122

ومن التعريفات الشائعة والمقبولة بوجه عام أن التنمية الاقتصادية هي عملية تضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط لدخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن لثلاث عقود مثلا على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع.[1]

أما المفهوم الإسلامي: تعرف بأنها تطور حضاري شامل يحصل من خلال تفاعل قوى بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية يؤدي لرفع مستوى رفاهية الأفراد بشكل تراكمي مستمر.[2]

أما عن مفهومها الشامل فهي تمثل ذلك التطور ألبنياني أو التغيير السياسي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير حياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

الفرع الثاني: ماهي أهداف التنمية الاقتصادية ؟

- تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى وذلك حسب اختلاف أوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية ،والسياسية، والثقافية.

1-زيادة الدخل القومي(الفردي): ويمكن حصر أهدافها الأساسية كما يلي:

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي الأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة الا بزيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يساعد من التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

2-رفع مستوى المعيشة:

- التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيله لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب ، وإنما هو أيضا وسيله لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة حيث يقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كبيرة يستهلكها الفرد من سلع وخدمات وبإشباع احتياجاته الثقافية والحضارية أيضا، وتقاس قدرة الفرد على الأشياء بمستوى متوسط نصيب الفرد من

(3).[1]كريمة كريم، جودة عبدا الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية، ط2 دار النهضةالعربية2007،ص20
(1).[2]مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، داروائلالأردن2007ص123.

الدخل و بمستوى توزيع الدخل فكلما كان المتوسط لدخل الفرد مرتفعا كلما كان ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة.

3-تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت عن توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات.[1]

4-التوسع الهيكل الإنتاجي:

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة.[2]

5-التوازن في ميزان المدفوعات:

- بمعنى أنها الدائنة تعادل المديونية وكذلك القيد المزدوج.

6-الاستقرار للأسعار في مواجهة للتضخم:

- ذلك من خلال الضبط المالي والحد من الديون.

7-مكافحة البطالة أو يسمى السعي لتحقيق التشغيل التام:

- حيث تساعد التنمية على التوسع في التصنيع وإصلاح الأراضي الزراعية ومن ثم اتساع فرص العمل والحد من البطالة المجمع.[3]

---

(1).[1]د. معارفي فريدة، النمو والتنمية الاقتصادية، محاضرات في مقياس مدخل علم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم السياية-جامعة بسكرة22.06.2022/ص2،3

(2).[2]د. معارفي فريدة، المصدر السابق ص04

(3).[3]ضالع دليلة، دور الاتفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط، دراسة قياسية حالة الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي –شلف-ص53

الفرع الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية:

تبرز أهمية التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

1. التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة:

– التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة هناك عدة عوامل اقتصادية ساعدت على الحد من هذه الفجوة والتي مازالت متصلة ومتوازية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

2. التنمية أداة لاستغلال الاقتصادي:

–التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال وليس على أساس تبعية هذا ونود أن نؤكد من مجرد حصول قطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها آلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المختلفة بعد استقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الأقطار المتخلفة والتي توارثنا من فترة ما قبل الاستقلال، هنا يستلزم التخلص تدريجيا من

التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستقلال الموارد المتاحة في الدولة استغلا لاتها الصحيحة من خلال تخطيط سليم وإدارة سليمة الكفاءة بعيدة عن الفساد بكل أشكاله.[1]

3. التنمية مشروع نهضة حضارية:

– التنمية الاقتصادية ليست مجرد عمليه اقتصادية تكنولوجية بل هي عمليه بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.[2]

(1).[1] معارفي فريدة، النمو والتنمية الاقتصادية، المصدر السابق ص1.2
(2).[2]ضالع دليلة، المصدر السابق ص52

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية استراتيجياتها:

تعد نظريات التنمية الاقتصادية من المكونات الأساسية لها إذ يستوجب دراستها والعمل بها وفق خططها ونماذجها المعبرة عنها.

الفرع الأول: نظريات التنمية الاقتصادية:

1-نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن:

إن صاحب هذه النظرية هو (Rodan rosentoin)تقوم على أساس التصنيع والذي هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة على أن يكون بشكل دفعة قوية وذلك باستخدام أكبر قدر من الاستثمارات في بناء المرافق الاجتماعية الضرورية والتي من شأنها أن تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة، وذلك لقيام مشروعات صناعية تنشأ بتوفر هذه المرافق، إن مثل هذه الوفرات تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة أي أن رأس المال غير قابل للتجزئة.

2-نظرية النمو الغير متوازي:

تأخذ نظرية النمو الغير متوازين اتجاها مغاير الفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وفقاً "لهيرشمان" فإن إقامة

مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفرات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفرات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم على مشروعات أخرى.[1]

3-نظريةروستو:

طبقا لروستو إن الانتقال أو التحول من حالة التخلف إلى حالة التنمية يمكن أن يوصف على أنه سلسلة من الخطوات أو المراحل يجب على جميع الدول أو المجتمعات أن تمر بها وقد حدد روستو خمس مراحل للنمو الاقتصادي وهي:[1]

(1).[1]معارفي فريدة، المصدر السابق ص

أ. مرحلة الإقلاع أو الانطلاقthetake– off

أعطى "روستو" المرحلة الإقلاع أهمية مركزية في عملية النمو الاقتصادي حيث يتم من خلالها التحطيم النهائي للقيود القديمة أو القوى المناوبة للنمو المضطر وحسب "روستو" تستغرق مرحلة الإقلاع فترة قصيرة نسبيا عقدين أو ثلاثة يستطيع الاقتصاد خلالها أن يحدث

تحولات ذاتية حاسمة، يحدد "روستو" أن هذه المرحلة تنطوي على تغيرات أساسية ثلاثة، تمثل في نفس الوقت الشروط الدخول مرحلة الإقلاع وهي:

- زيادة نسبة الاستثمارات من الدخل القومي أو الناتج القومي الصافي إلى أكثر من 10%
- ظهور صناعة جديدة أو أكثر من الصناعات التحويلية التي تتصف بمعدلات نمو عالية.
- بروز إطار مؤسسي سياسي–اجتماعي محفز إلى حد كبير للنمو المطرد.

ب. مرحلة السير في طريق النمو the drive to maturity

يعرف "روستو" هذه المرحلة بأنها فترة طويلة من النمو المطرد والمتقلب وتشكل الاستمارات من الدخل القومي بين 10% إلى 20%، وبما يسمح للإنتاج بالنمو معدلات أعلى من معدل الزيادة السكانية، وحسب "روسو" تتطلب مرحلة السير في طريق النضوج نحو ستين عاما وقد تختلف هذه الفترة بعض الشيء من دولة إلى أخرى

ث. مرحلة الاستهلاك الجماهيري العالي thehigh mass comdumption:

في هذه المرحلة تحول القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بأساليب فنية عالية المستوى. وحسب"روسوا" تعتبرا لفترة التي يستغرقها الاقتصاد ، للانتقال من مرحلة الاتجاه نحو النضوج إلى مرحلة الاستهلاك الوفيرً أطول المراحل[2].

ج. مرحلة المجتمع التقليدي(traditionnel society) :

تتصف هذه المرحلة بعدد من السمات أهمها:

- انتشار اقتصاد الكفاف لاسيما في الزراعة.

(1).[1]د. ماجد حسني صبيح، الوحدة الثالثة نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية ص110
(1).[2]ماجد حسني صبيح المصدر السارق .113 112

- انتشار اقتصاد المقايضة.
- هيمنة القطاع الزراعي وبدائية طرق الإنتاج.
- انخفاض الإنتاجية نتيجة استخدام أساليب تكنولوجية تقليدية جامدة.

يرى "روستو" أن المدخرات والاستثمارات في هذه المرحلة لا تكاد تكفي لتغطية امتلاك الأصول الرأسمالية، فإن الاقتصاد يكون في حالة توازن ركودي، ووصف المجتمع التقليدي من الناحية التاريخية العلمية بأنه عالم قبل "نيوتن" أي عالم لم يصله بعد العلم الحديث وتطبيقاته التي بدأت مع اكتشافات العالم الشهير "نيوتن".

د. مرحلة تهيئة شروط الإقلاع:the Pre – conditiofortakeoff

تتصف هذه المرحلة بعدد من السمات أبرزها:

- نمو الصناعات التعدينية وزيادة استخدام رأس المال التجهيزات الرأسمالية في الزراعة.
- تحسن مجالات الادخار والاستثمار والربح وزيادة فرص العمل والتعليم.
- إن تقسيم العمل والتخصص يولد كميات إضافية للتبادل وبالتالي تتسع السوق المحلية
- بروز قطاع أو أكثر ليلعب دور القطاع الرائد والقائد ويبرز الدور الرائد في هذه المرحلة في القطاع الأولي (الزراعة والتعدين).[1]

4–نظرية هاردودومار:

يوضح نموذج" هاردودومار"كيف أن معدل النمو الاقتصادي في الدولة الذي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومي يتحدد من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله القومي.

$$\text{م خ}=\left(\frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{ن}}\right)$$

والتي تعرف بمعامل الادخار والتي يتم تحويلها إلى استثمارات إنتاجية، بالإضافة عامل رأس المال / الناتج.

ويعرف معامل رأس المال/الناتج على أنه عدد الوحدات اللازم إضافتها إلى رأس المال القومي للحصول على وحدة واحدة من الناتج القومي.

(2).[1]ماجد حسن يصبيح، المصدر السارق .110.111

فإذا كان إضافة وحدة جديدة إلى الناتج القومي (نΔ) يتطلب إضافة3 دولار إلى رأس مالي القومي فإن: إلى رأس المال القومي فإن:

معامل رأس المال/الناتج (م ر)=$\frac{\Delta ر}{\Delta ن}$=$\frac{3}{1}$=3=1

ويتم قياس معدل تغير نمو الدخل القومي: =[1]

$$\frac{\text{خم}}{\text{رم}} = \frac{\text{معامل الإدخار}}{\text{معامل الرأسمال/الناتج}}$$

5-نظرية سولوsolow

وهو يمثل أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية، ويعد نموذج "سولو" امتدادا النموذج "هاردو- دومار"، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي.

ومن ثم النمو الاقتصادي بالمجتمع غيرنا لنموذج سولو يقوم على توسيع إطار نموذج "هارود –دومار"عن طريق ادخار عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، وهذا فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث ، وهو المستوى الفني والتكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا.

الفرع الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

تتضمن استراتيجية التنمية العديد من الجوانب ذات الصلة بذلك وسنركز على البعض منها.

(1).[1]محمد عبد العزيز عجيمية، المصدر السابق ص151
*م.خ: معامل الادخار
*خΔ: تغير في معامل الادخار.
*نΔ: تغير في الناتج القومي

1. الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في اقتصاديات الاقطار النامية إذ تختلف درجة هذه الأهمية من قطر إلى آخر حسب أهمية القطاع الزراعي في اقتصاد القطر المعين، فإن دوره في عملية التنمية يتأتى من خلال ما يمكن أن يسهم به من مهام في تحقيقها ويبرز ذلك فيما يأتي:

أ. أن الزراعة توفر التمويل لعملية التنمية وخاصة ما تسهم به الزراعة في تحويل التنمية الصناعية.[1]

ب. توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي من خلال مجرى عملية التنمية

ت. خلق السوق السلع الصناعية أي خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي لتحفيزه على التوسع والتطور.

ث. توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة المشتغلين في القطاع الصناعي، ذلك لأن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن توسيع عمل هذه القطاعات.

ج. –توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لها في استيراد المعدات الرأسمالية وغيرها، ذلك لأن القطاع الزراعي يحتل مكانة هامة في معظم الدول النامية.

2. الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

– تحتل الصناعة مركزا متميزا في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتلعب بذلك دورا رئيسيا هاما في إطار هذه العملية، حيث أن التصنيع بعد حجز الزاوية في التنمية الاقتصادية والدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية يتأثر بما يمكن أن تؤديه الصناعة في هذه العملية من خلال ما يأتي:

أ .ان الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح.

ب .المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد النامي على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعات محدودة تساهم في تكوين الناتج القومي وفي التشغيل وفي

[1](1). د. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان ط1 2006، ص225.232

الصادرات كما هو الحال في ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي أو الصناعة الاستخراجية في الكثير من البلدان النامية.

ج . المساهمة في التشغيل إذ أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعداد ليست بالقليلة من الأيدي العاملة وبالتالي فإن تطوره يعد ضروري لامتصاص البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة.

د . ان القطاع الصناعي يعتبر من أبرز القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها، وذلك نظرا لارتباطه باستخدام رأس المال بشكل أوسع من غيره.[1]

3. الاستراتيجية المعتمدة على الدولة:

لعبت وتلعب الدولة دورا متميزا في إحداث عملية التنمية وإطلاقها إلا أن هذا الدور قد اختلف في مداه وفي طبيعته من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها والظروف والأوضاع التي تعيشها والدولة في الإطار الرأسمالي لعملية التنمية تلعب دورا مختلفا عن دور الدولة في الإطار الاشتراكي، إذ تزداد درجة

الدخل الدولة في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وفي القيام بالعمل من أجل تحقيق التنمية في الإطار الاشتراكي بشكل يفوق وطبيعته عن الدور الذي تقوم به الدولة في الإطار الرأسمالي.

المطلب الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية:

يمكن تحويل التنمية الاقتصادية عن طريق مصدرين:

الأول داخلي على شكل مدخرات أو على شكل ما نسميه التمويل بالعجز، والثاني: خارجي على شكل قروض ومساعدات واستثمارات أجنبية مباشرة.

أولا: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية:

يمكن تحويل عملية التنمية الاقتصادية داخليا عن طريقتين: طريق الفائض الاقتصادي والطريق التقليدي للتمويل(الادخار).[2]

(1).[1]فليح حسن خلق السابق ص233.235

(1) . د. محمد عبد عجيمية وآخرون، التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية-بيروت1984 ص103.110

1- التمويل بواسطة الفائض الاقتصادي:

أ. في الإطار العام يمكن التمييز بين نوعين من الفائض هما: الفائض الاقتصادي الفعلي: يقصد به الفرق بين الناتج القومي والجاري والاستهلاك الجاري وهو بذلك يتطابق مع مفهوم الادخار التقليدي.

ب. الفائض الاقتصادي الإحتمالي: وهو الذي يقصد به الفرق بين الناتج الذي يمكن إنتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الإنتاجية التي يمكن استخدامها بين ما يعد استهلاك

ت. ضروريا هذا الفائض هو الذي يستطيع تمويل عملية التنمية الاقتصادية ويمكن الحصول عليه من إحداث تغيرات في بنية اقتصاد ومجتمع الدول المختلفة ومن زيادة الإنتاجية ومن إعادة توزيع الدخل وهو الفائض الذي قصده كممول لعملية التنمية الاقتصادية.[1]

1-المصادر التقليدية للتمويل الداخلي(الادخار):

- ان ضعف الادخار مع سوء استخدامه وارتفاع الميل الحدي لاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي، ومن هنا تبرز ضرورة إتباع سياسة رشيدة للادخار وذلك بتوزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك والاستثمار.

وللادخار مصادر هي:

أ. **الادخار الخاص:** هو ادخار اقتصادي يقبل عليه الأفراد والمشروعات عند رضا واختبار في مختلف الفعاليات الاقتصادية ويمكن أن ينقسم إلى:

- **ادخار القطاع العائلي للأفراد:** وهو الفرق بين دخول الأفراد وإنفاقهم الخاص على الاستهلاك.
- **ادخار قطاع الأعمال:** يقصد بقطاع الأعمال المشروعات التي تعمل في مجال النشاط الإنتاجي، سواء كانت خاصة أو عامة وهذا النوع من الادخار تتمثل في الأرباح المحتجزة لدى الشركات وتوجيهها للاستثمار المنتج، وينقسم قطاع الأعمال إلى قسمين: قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام والادخار في هذين القطاعين هو :

(1).[1]د. محمد عبد عجيمية وآخرون، التنمية والتخطيط، مصر سابق ص103.110،

– معدل الأرباح التي تخصص إلى التوسع في القطاع نفسه أو إلى استثمار في قطاعات أخرى المنتجة.

ب. **الادخار العام**: وهو حصيلة القرن بين العائدات الحكومية المختلفة من أرباح ومراتب وإصدار وإنفاقها العام لذلك فإن هذا الادخار يمكن ان ينقسم إلى ضرائب وقروض وإصدار نقدي.

– **الضرائب**: تمثل الضرائب نسبة كبيرة من موارد الدول وهي عملية يتم من خلالها اقتطاع جزء من الدخل الأفراد وأرباح الشركات وتحويله إلى الحكومة بغية تحقيق أغراض عديدة ومن أهمها غرض الاستثمار والذي يلعب دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية.[1]

– **القروض**: حيث تلجأ الدولة كذلك إلى تأمين الأموال اللازمة لها عن طريق القروض والتي يمكن أن تكون اختيارية مثل: شهادات الاستثمار والأسهم التي تطرحها الدولة والتي تسمح للأفراد شرائها حسب رغباتهم وتقوم بالترويج لها وحث المواطنين عليها ويمكن أن تكون إجبارية وترغم الدولة عليها بعض الشرائح من الأفراد مثل

التأمينات التقاعد ومختلف أنواع التأمينات الاجتماعية في الدول المتخلفة يمكن أن يشكل مصدرا أساسيا لتأمين الأموال اللازمة للتمويل.

– **الإصدار النقدي**: أو ما يسمى بالتمويل بالعجز وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة مما يؤمن الأموال اللازمة للتمويل.

2. مصادر التمويل الخارجي:

تتخذ الأموال الأجنبية من صورا مختلفة عند تحويلها إلى الدول المتخلفة وتختلف بالتالي الآثار السلبية والإيجابية لهذه الأموال على هذه الدول كما تختلف هذه الآثار حسب طبيعة الدول المتقدمة، ومما إذا كانت الدول رأسمالية أم دول اشتراكية وأهم صور الأموال المحولة هي:

أ. **الهبات والمنح**: وهي الأموال المقدمة من الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية بأشكال مختلفة إلى الدول المتخلفة وتكون عادة دون مقابل.[2]

(1).[1]محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق ص110

[2](2). د. محمد عبد العزيز، تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية1988 ص421

ب. **القروض**: وهناك نوعان: قروض طويلة الأجل وقروض قصيرة الأجل بالنسبة للقروض طويلة الأجل نجد فيها قسمين:

- الأول: قروض ميسرة وذلك من ناحية فترة السداد، بحيث تكون طويلة وبمعدل فائدة منخفض.
- الثاني: يتمثل في القروض غير الميسرة تكون الفائدة فيها مرتفعة وفترة السداد تكون قصيرة

ث. **الاستثمارات الأجنبية المباشرة**: يتم من خلال استثمار الموارد الأجنبية الخاصة في اقتصاديات البلدان النامية وامتلاكها بشكل تام أو جزئي، ويكون هذا النوع غالبا من قبل الشركات متعددة الجنسيات.[1]

(1).[1]د. محمد عبد العزيز، تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية1988 ص421

المبحث الثالث: ماهي أدوات الصيرفة الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية

تلعب المصارف الإسلامية دورا فعالاً ومهم في عملية التنمية الاقتصادية ويتضح ذلك من نظام العمل فيها القائم على أساس عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، والنظام العمل فيها القائم العام الذي يلزمها بالتحري الحلال والابتعاد بالشبهات في تمويلاتها للصيرفة الإسلامية أدوات عدة تساهم في تمويلاتها.

المطلب الأول: أهمية ونظرة الصيرفة الاسلامية إلى تمويل التنمية الاقتصادية:

- إن المصرف الإسلامي لا يعتبر تاجراً للنقود، وإن كانت النقود أداة فعالة لها دورها الأساسي في عمل المصرف، ولأنه ليس تاجرا للنقود فإن تعامل مع هذه النقود لا يتم بمنطق الشراء والبيع، ولكن باعتبارها أداة لتحريك الجهد البشري وتشغيل الموارد والطلبيات .

لهذا من الطبيعي على المصرف الإسلامي باعتباره البديل الأصيل للمصارف التقليدية وكونه يلغي اعتبار النقود كبضاعة، وأن يجتهد ويقدم الصيغ التمويلية التي تكمل له الحصول على الإيرادات اللازمة لممارسة نشاطه كبديل عن نظام الفائدة الثانية، الذي ترتكز عليه نظرية الإقراض والتمويل في المصارف التقليدية[1].

والمصارف الإسلامية تقوم على أساس و الرؤية يتمثلان أن المال مال الله ، وأن البشر مستخلفون في هذا المال لتوجيهه إلى مرضاة الله ، و من خلال ذلك يمكن النظر إليها بأنها مؤسسات مالية استثمارية تنموية اجتماعية تقوم على الالتزام بمبادئ الإسلام، وتسعى إلى تحقيق غاياتها الإنسانية والتعبدية، فهي ليست وبسيط مالي وحسب بل وظيفتها الأساسية تحقيق وتعميق القيم الروحية للائتمان، وهي مركز إتباع وتربية ووسيلة عملية إلى حياة كريمة .

- لأفراد الأمة، فالمصارف الإسلامية عليها توجيه الاستثمارات التي يحتاجها المجتمع وفق الترتيب الشرعي للأولويات من ضروريات وحاجيات وتحسينات، فلا توجه الاستثمارات للكميات في ظل حاجات لازمة لقيام حياة الناس.

(1). [1]خليفي مهدي، البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: نقدي بنكي كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن المهيدي أم بواقي2020-2021 ص41.42

وفي المقابل عليها أن تبتعد عن المشروعات التي تؤدي إلى تبديل وضياع بعض موارد المجتمع في إنتاج سلع غير ضرورية ، أو التي تعمل توجيه اهتمام الناس باللهو وترك الاهتمام بالعمل والإنتاج[1].

المطلب الثاني: صيغ التمويل في الصيرفة الإسلامية:

-يعد التوظيف والاستثمار أساس عمل البنك الإسلامي، باعتبار أن البنك الإسلامي بنك استثمار وأعمال بالدرجة الأولى، ويتم ممارسة هذا التوظيف في إطار القواعد الشرعية الإسلامية الحاكمة لمعاملات البنك، وذلك باستخدام عدة صيغ تمويلية إسلامية، معترف بها ومجازة بالشكل الذي يفي حاجة جميع المعاملات الاقتصادية الإسلامية.

أولا: المرابحة:

1-**مفهومها**: هي من الربح اصطلاحا هو: بيع الشيء بثمنه الأصلي مضاف إليه زيادة معلومة للمشتري تمثل هامش الربح للبائع، وهي نوع من أنواع بيوع الأمانة التي هي إحدى عقود البيوع وبالتالي مشروعيتها كمشروعية عقود البيوع وتنطبق عليها الأحكام ذاتها.[2]

وتتخذ المرابحة شكلان هما:

أ-المرابحة بالتوكيل: يكون فيها البيع حاضرا إذا يتقدم العميل بطلب إلى المصرف لشراء سلعة معينة يحدد أوصافها كافة وثمنها، ويدفعه إلى المصرف مضافا إليه أجر مقابل قيام المصرف بهذه الخدمة، فهذا النوع من المرابحة في حقيقته "وكالة" بالمعنى الشرعي وليس "مرابحة".

ب-**المرابحة للأمر بالشراء**: هي الرغبة في الحصول على بعض الاحتياجات قبل توفر الثمن المطلوب كانت تلك الاحتياجات مطلوبة للاستعمال الشخصي أو المنزلي وقد عد هذا المفهوم صيغة من الصيغ الاستثمارية وذلك للحاجة الماسة لتوسيع نطاق البديل المصرفي منها لحدوث التداخل مع صيغة المشاركة والمضاربة ويمكن توضيح عملية المرابحة بالشكل التالي:

: رسم تخطيطي يوضح عملية المرابحة

(1).[1]خليفي مهدي، البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية،، مصدر سابق ص41.42

[2]ويس صارة، فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية، مذكرة لنيل الشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، سنة 2011-2012، ص128

الشكل (1-2): رسم تخطيطي يوضح عملية المرابحة:

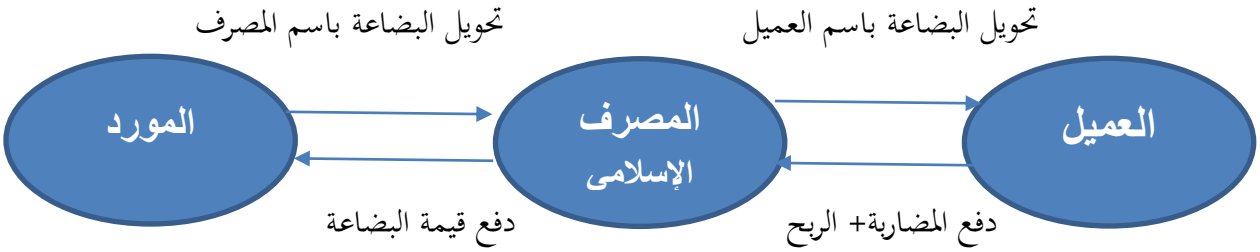

-المصدر: إبراهيم الكراسنة البنوك الإسلامية، ص 09

الإطار المفاهيم والتحديات النقد العربي، ابو ظبي الإمارات العربية سنة 2013ص09 -يقوم المورد بتحويل البضاعة باسم المصرف حيث تصبح هذه البضاعة تحت تصرف هذا الأخير بينما ، يقوم المصرف بدفع قيمة البضاعة ثم يقوم المصرف بإعادة تحويل البضاعة أو السلعة باسم العميل (الزبون) بينما يقوم هذا العميل بدفع قيمة البضاعة متضمنة هامش ربح متفق عليه مسبقا عند عملية الدفع، أي أن الشكل التالي يوضح لنا كيف تتم عملية المرابحة وكيفية تحويل البضائع بين المورد والمصرف والعميل.[1]

ثانيا: المشاركة: يقصد بها شركة الأموال وهي: أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدرج الربح والمشاركة الصيرفة عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة ويمكن أن تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف، وتهدف المشاركة مع المصرف من قبل الأفراد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال، بينما يبحث المصرف في المشاركة عن التمويل، والعكس صحيح في حال دخول المصرف في مشاركة بأعمال التجارة مع أحد عملائه من التجار وهي:

1-المشاركة الثابتة طويلة الأجل أو الدائمة:

-هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل في جزء من رأس مال مشروع عيني معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا ، كذلك في كل ما ينتج عنه ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة، وفي هذا الشكل يبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلا قانونيا كشركة التضامن أو شركة التوصية.

2-**المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** وهي النوع الثاني من أنواع المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع ، إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

(1).[1]إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية، الاطار المفاهيمي والتحديات، النقد العربي، أبو ضبي الامارات العربية سنة 2013، ص09

3-المشاركة المتغيرة: هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تؤخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام.[1]

الشكل(1-3): توضيح آلية المشاركة بالشكل:

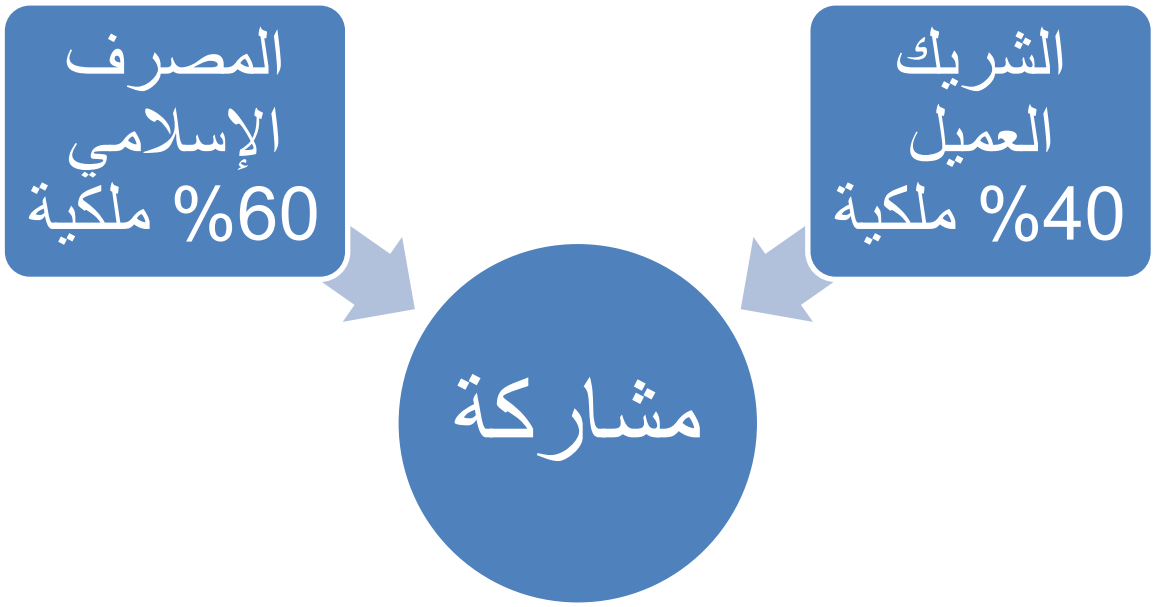

المصدر: إبراهيم الكراسنة البنوك الإسلامية المرجع السابق، ص: 11

تعتبر صيغة التمويل بالمشاركة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية حيث يدفع الشركاء كل حسب مساهمته كما هو موضح في الشكل أعلاه حيث ساهم البنك بنسبة 60٪ من رأس المال اما العميل فساهم بنسبة 40٪ ويتم تقاسم الأرباح وفقا لشروط اتفاقية المشاركة بينما تتم المشاركة في الخسائر وفقا لنصيب كل شريك في رأس المال وباستخدام هذه الصيغة يساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المواطنين.

ثالثا: المضاربة: وهي مأخوذة من الضرب في الأرض أي السير فيها، وتسمى عند أهل المدينة بالقراض من كلمة قرض، وتعرف المضاربة بأنها عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والآخر يشارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد، وتعتبر المضاربة هي الوسيلة التي تجمع بين المال والعمل بقصد استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها، كما أنها الوسيلة التي تقوم

(1).[1]سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سنة2009،ص. 7-8-9. - 37-

على الاستفادة من خبرات الذين لا يملكون المال. وبالنسبة للمضاربة المصرفية فهي شراكة بين عميل (مضارب) أو أكثر والمؤسسة المالية،[1]

وهي نوعان:

1-المضاربة المطلقة (تفويض غير محدود): وهي أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين المكان والزمان وصفة العمل، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيف ما شاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة.

2-**المضاربة المقيدة (تفويض محدود)**: وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله حيث يكون فيه تقييدات نوعية زمنية ومكانية.[2]

الشكل (1-4): توضيح آلية عقد المضاربة بالآتي:

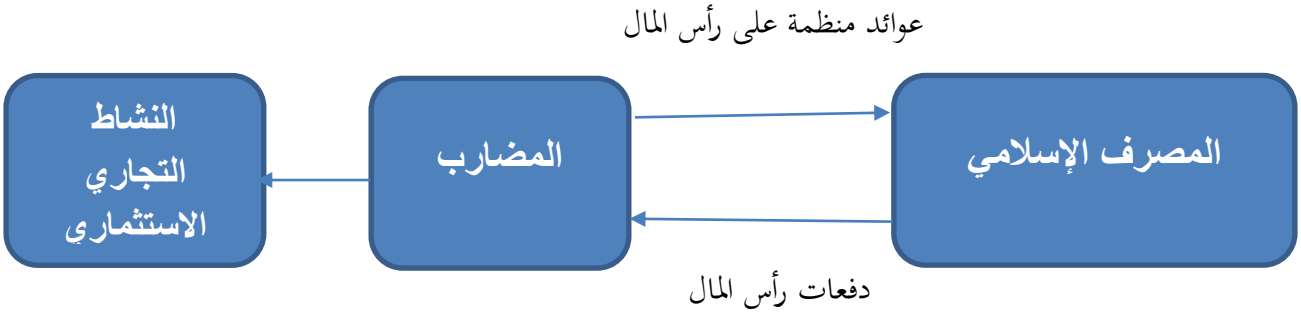

المصدر: إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية، المرجع السابق، ص 10

-و من هنا نستخلص من الشكل أن المضارب يهدف إلى تحقيق ربح شخصي فالربح هو: السبب الرئيسي والمحرك الأساسي لكل عملية إنتاج ويعتمد الربح دائما على اختلاف الأسعار.

وتقلباتها ولا يمكن لأي مشروع اقتصادي أو تجاري أن يتجنب المضاربة التي يتم فيها الشراء بأقل سعر والبيع بأعلى سعر ممكن.

---

(1).[1]رشيد محمود عبدالكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان،ط2 سنة2007،ص40-41

(2) .سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، المرجع السابق،ص5-6 - 39-

رابعا: بيع السلم (بيع بالأجل):

-هو بيع شيء موصوف في القيمة مؤجل بأجل معلوم يوجد فيه جنس البيع عند حلوله غالبا، بثمن مؤجل ويصح السلم فيها ان أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره سواء كان مثاليا أو قيما منقولا أو غيره، ويثبت فيه خيار الرؤية والعيب.

خامسا: عقد المزارعة(الإجارة):

-هي أن يؤجر مالك الأرض أرضه المعلومة لآخر ليزرعها زرعا معلوما لمدة ، فإن كانت الأجرة جزءا معلوما مما تنتجه الأرض مثلا كان العقد ملزما لطرفيه.

سادسا: عقد المساقاة:

وهي أن يستأجر مالك غرس أو زرع شخصا لإصلاح غرسه او زرعه وتنقيته من الأعشاب أو سقيه بأجرة معلومة بجزء مما تنتجه الأرض وهي عقد صحيح وملزم ولا يفسخ إلا برضاء الطرفين أو الإهمال أو تفريط أو جناية من العامل أو لعدم الوفاء من قبل المالك بما شرط للعامل من أجرة وهذا متفق عليه.

سابعا: عقد الإستصناع: وهو يعادل عقد تسليم المفتاح في العقود الحديثة ، ويمكن للبنوك أن تتوسع في هذا الأمر للدخول في مقاولات لبناء الدور والمصانع وبيعها بعد وضع هامش للربح ويمكن أن يكون البيع عاجلا أو مؤجلا[1].

المطلب الثالث: مقومات نجاح الصيرفة الإسلامية والمشاكل التي تواجهها:

-حققت المصارف الإسلامية الكثير من النجاحات وأثبتت جدارتها في العالم ككل مستندة على جملة من المقاومات، وعلى الرغم من ذلك لازالت تواجه العديد من التحديات والمشاكل.

الفرع الأول: مقاومات نجاح الصيرفة الإسلامية:

-تعاظم أهمية دور المصارف الإسلامية في التنمية مرهون بعدد من الأمور، التي لا بد أن تتوافر لكي تحافظ على وزنها المميز في عملية التنمية، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

1-القيادة الرشيدة الرائدة والمسلحة بفنون المهنة بأعلى المستويات ذلك من خلال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والخوف من اللّه تعالى.

2-الابتعاد عن الوساطة أو المحسوبية أو المجاملة في توليهم العمل واختيار العمال وفق الكفاءة والمعيار الإسلامي القويم.

3-الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية التي يقوم عليها نظام المصرف شكلا و مضمونا.

(1).[1]فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، جدة،ط2،سنة 2002،ص43،41

4-الوعي الاستراتيجي عند القام بالدور المهم للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية في المجتمع.

5-الوضوح الفكري لمهمة و وظيفة وأفاق المصرف الإسلامي لدى كل العاملين.

6-التقييم المستمر للأداء والنتائج والمراجعة المستمرة للخطط التي جرى تنفيذها، بما يكفل تصويب نقاط الخلل وتصحيحها للحفاظ على سلامة البنك.

7-انتشار فروع المصارف الإسلامية على أوسع نطاق جغرافي ممكن في منطقة عمل المصرف، ذلك من خلال الترويج للمصرف عن طريق تقديم شكل عمل المصارف بمختلف أنواعها.

8-توسيع نطاق مشاركة الأفراد في رسم سياسة المصرف واتخاذ القرارات من دون أن يرتبط ذلك بعدد الأسهم التي يمتلكها الزبون.[1]

الفرع الثاني: المعيقات والمشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية:

- تواجه المصارف الإسلامية العديد من المشكلات، ويرجع ذلك إلى قلة تجربتها وضرورة الحرب التي شنت ولا تزال تشن ضدها وعدم ملائمة البيئة التي تعمل فيها، فضلا عن قلة الباحثين والدارسين المهتمين بأمرها، فإذا كان الجهاز المصرفي معظمه يتعامل بالفوائد في البلد، فإن من الصعوبة بمكان أن نتصور أو نتخيل قيام مصرف إسلامي بشيء مختلف أو معايير من دون أن يتعرض لمشكلات جمة تعترضه في كل يوم، وذلك لاحتمالات الوقوع في الربا المحظورة فيها، فنجاح المصرف الإسلامي في معالجة هذه المشكلات بالأسلوب غير الربوي يؤدي إلى انعزاله عن بقية الجهاز المصرفي، وربما يتحول إلى شركة استثمارية تقوم بدور الوساطة بين وحدات الفائض ووحدات العجز، أما إذا كان هنالك عدد كبير من المصارف التي تتعامل على وفق الشريعة الإسلامية فإن هذا يساعد على تنمية نشاطها من خلال المعاملات والعلاقات بين العملاء المختلفين لدى هذه المصارف، وهذا ما أدى بالمصرفيين الدوليين إلى النظر إلى المصارف الإسلامية الجديدة على أنها أجسام غريبة يمكن أن تتسبب في نشأة أوضاع جديدة، وقد يؤدي نجاحها إلى التقليل من نشاط المصارف التقليدية في العلم الإسلامي، ويولد هذا الأمر لديهم نوعا من الرغبة في محاولة احتواء هذه المصارف، وذلك من منطق الحفاظ على المراكز الاحتكارية المصرفية في أنحاء العالم.[2]

و يمكن عرض المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية بالآتي :

2-المعوقات الإدارية:

أ. نقص كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وضعف كفاءة القادة الإداريين التنفيذيين.

(1).[1]افتخار محمد من احي الرفيعي، خميس محمد حسن، أحمد ياسين عبد، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الإقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي وثلاثون، سنة2012،ص 27-28. -41-

(2).[2]افتخار محمد مناحي الرفيعي، خميس محمد حسن، احمد ياسين، المصدر السابق، ص: 28-29 - 42-

ب. المركزية في اتخاذ القرارات التنفيذية وعدم وضوح خطط السلطة والمسؤولية فضلا عن المجاملات والضغوط الخارجية.

ت. تطبيق بعض الأسس والقواعد والنظم المطبقة في المصارف التقليدية والتي لا تتناسب مع ذاتية المصرف الإسلامي.

ث. ضعف الاهتمام بانتقاء العاملين على استخدام التقنية الحديثة في العمل المصرفي.

ج. ضعف فعالية نظام الحوافز المادية و المعنوية.

ح. عدم وجود قناعة برسالة المصارف الإسلامية لدى القائمين بها بسبب حادثة تجربتها وعلمانية ثقافتهم إذا أن معظمهم قد تلقى تعليمته وأخذ ثقافته من بلاد غير إسلامية.

خ. إن نسبة كبيرة من العاملين في المصارف الإسلامية كانوا يعملون في المصارف التقليدية ومازالوا متأثرين بالعمل المصرفي الربوي.

و. عدم استقلالية في بعض البلدان و عدم تدخل السلطات الحكومية في الشؤون الإدارية للمصرف الإسلامي، كأن تفرض على بعض الأشخاص للعمل فيها أو أن تفرض هيكلا تنظيميا قد لا يتناسب مع طبيعة المصرف الإسلامي.[1]

2-المعوقات الاقتصادية:

أ. عدم قدرة المصارف الإسلامية في ظل الإطار العام الذي تعمل فيه على التوسع في استخدام مواردها في القنوات الاستثمارية ذات الأساليب الشرعية المتفق عليها.

ب. ارتفاع نسبة الموارد النقدية قصيرة الأجل لدى المصارف الإسلامية الأمر الذي يفرض توظيفها في استخدامات قصيرة الأجل.

ت. ضعف النشاط المصارف الإسلامية، حيث يلاحظ أن المعاملات بين المصارف التقليدية (الربوية) تأخذ طريقها بكل بساطة تبعا لنظام الفائدة ، أما بين المصارف الإسلامية فإن النظام يختلف تماما في ظل المشاركة في الربح والخسارة.

ث. عندما يتعرض المصرف التقليدي إلى نقص في السيولة فإنه يلجأ إلى طلب قرض من أحد المصارف التقليدية، وأن تعذر عليه الحصول على القرض، فإنه يلجأ إلى البنك المركزي بصفته الملجأ الأخير للإقراض فعندما يوافق البنك المركزي على منحه القرض فإن موافقته تكون مقرونة بسعر فائدة جزائي، فالمصارف الإسلامية لا تستطيع الاستفادة من هذه المهمة التي يقوم بها البنك المركزي، بسبب تحريم الشريعة الإسلامية للفائدة أخذ أو عطاء، هذا يجعل المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة

(1).[1]افتخار محمد، المصدر السابق، ص: 30

نقدية عالية لمواجهة حالات زيادة الطلب على الأموال، والذي بدوره يؤثر سلبا في قدرتها الاستثمارية.

3-المعوقات المحاسبية:

أ. تطبيق الأسس والنظم الوضعية المحاسبية في المصارف الإسلامية، والتي تتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

ب. بروز بعض المشكلات المتعلقة بتحديد وقياس نصيب المستثمر من عائد الاستثمارات بطريقة أمينة وعادلة، قد أجبرت بعض المصارف الإسلامية إلى اللجوء للتقدير والتقريب فضلا عن المشكلات المتعلقة بقياس توزيع الأرباح والخسائر في المصارف الإسلامية ومنها:

- مشكلة قياس النفقات والإيرادات.
- مشكلة تقييم الموجودات والمطلوبات.
- مشكلة تحديد تكلفة الخدمة المصرفية أو الاجتماعية أو المشروع الاستثماري على أساس التقدير الشخصي.
- مشكلات محاسبية تتعلق بأسس نظم الرقابة الداخلية والخارجية على وفق المنهج الإسلامي.[1]

(1).[1]افتخار محمد، المصدر السابق، ص: 29-30

الفصل الثاني:

البنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية

في الجزائر 2019-2022

المبحث الأول: نشأة وواقع البنوك الإسلامية في الجزائر:

-على غرار العديد من الدول الاسلامية والعربية فتحت الجزائر المجال امام البنوك الاسلامية لمزاولة اعمالها، وكان لهذه الخطوة الاثر الكبير في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية في الجزائر:

–تعود فكرة إنشاء أول بنك إسلامي جزائري إلى سنة 1929، بمبادرة من الشيخ أبو اليقظان من الهيئة الجزائرية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[1]

الصيرفة الإسلامية في الجزائر يمتد تاريخها إلى الفترة التي تلت استقلال البلاد في عام 1962، بالتحديد في السبعينات والثمانينات من القرن العشرون بحيث يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك يتبنى سياسة مالية إسلامية تأسست في البلاد. تم تأسيس هاته المؤسسة في منتصف عام 2002 بالشراكة بين الجزائر والبنك الإسلامي للتنمية التابع لمجموعة "البركة" البحرينية حيث تم الترخيص لإنشاء هذا المصرف بتاريخ 20 مايو 1991 برأسمال قدره 500.000.000، وقد كانت نقطة انطلاق هامة لنمو الصيرفة الإسلامية في الجزائر وبالتحديد في مجال العقارات، السيارات والموارد الاستهلاكية بالإضافة إلى تمويل المشاريع المصغرة و المحدودة.

تحظى المؤسسة البركة المصرفية الجزائرية بدعم قوي من الحكومة وتعاون من المؤسسات الرسمية لتطوير الصيرفة الإسلامية في البلاد ، و قد توسع نطاق عملها ليشمل العديد من الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك التمويل العقاري وتمويل المشاريع والتأمين الإسلامي.

ومن الجدير بالذكر أن الجزائر في السنوات الأخيرة قد شهدت نموًا ملحوظًا في خدمات قطاع الصيرفة الإسلامية انطلاقا من سنة 2020 بموجب قانون النقد والقرض 90-10 الذي تم من خلاله إنشاء بنوك إسلامية جديدة مثل بنك الجزائر للتنمية والتجارة والبنك الجزائري للتمويل الإسلامي وبنك الأرز BNPDA، مما أدى إلى توسيع الخيارات المصرفية الإسلامية المتاحة للمواطنين والشركات في البلاد.

(1).[1]أ.د سليمان ناصر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، ط1، استراد وتوزيع الكتب، جانفي2022، ص 16-15

الفرع الأول: دور بنك البركة الجزائري في تأسيس الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

-يلعب بنك البركة الجزائري دورًا حاسمًا في تنشئة وتطوير البنوك الإسلامية في الجزائر. تأسس بنك البركة الجزائر عام 1976 كجزء من شراكة بين الحكومة الجزائرية والبنك الإسلامي للتنمية. يعتبر أول بنك إسلامي في الجزائر ومن رواد الصيرفة الإسلامية في المنطقة.[1]

-تعاون بنك البركة الجزائري مع الجهات الرسمية في البلاد ساهم في وضع الأسس القانونية والتنظيمية اللازمة لتطوير الصيرفة الإسلامية. تمنح الحكومة الجزائرية الدعم والتشجيع الكبير لنمو البنوك الإسلامية في البلاد، وتعتبر الشراكة مع بنك البركة الجزائري واحدة من هاته الوسائل لتحقيق هذا التطور.

-يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية، مثل التمويل بنظام المشاركة والتمويل الإيجاري والودائع الإسلامية والتأمين الإسلامي. يركز البنك على تلبية احتياجات العملاء الذين يرغبون في الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاتهم المالية.

تعد خبرة بنك البركة الجزائري ومعرفته العميقة بقوانين وأصول الصيرفة الإسلامية الشرعية مرجعا مهمًا للمؤسسات المالية الأخرى في الجزائر التي تسعى لتقديم خدمات مالية متوافقة مع ذلك. يعمل البنك أيضًا على تعزيز الوعي والتثقيف المالي بالصيرفة الإسلامية من خلال إقامة ندوات وورش عمل لتعريف الجمهور بمفاهيمها وفوائدها.

الفرع الثاني: تأثير السياق الاقتصادي والاجتماعي على نشأة الصيرفة الاسلامية في الجزائر:

إن السياق الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر يعد عاملاً أساسيا في نشأة البنوك الإسلامية في الجزائر وهذا نتيجة إلى الحاجة إلى خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تلبي احتياجات المواطنين المالية وفقًا للأحكام الشريعة الإسلامية. وقد ازداد الطلب على الصيرفة الإسلامية للبنوك الجزائرية نظرًا للوعي بقيمها ومبادئها الشرعية بحيث تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا في تفضيل بعض الأفراد والمؤسسات للخدمات المالية الإسلامية عوضًا عن الخدمات التقليدية.

(1).[1] سايح محمد، تطور الصيرة الإسلامية في الجزائر ودور بنك البركة الجزائري في تعزيزها، مجلة كلية علوم إغقتصادي ، مجلد 6، العدد02النة2019 ص95-108

-يلعب الاستقرار الاقتصادي والسياسي دورًا مهمًا في تعزيز نمو البنوك الإسلامية، يتم توفير بيئة مناسبة لتطوير المؤسسة المصرفية الإسلامية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عندما يكون البلد مستقرًا اقتصاديًا وسياسيًا.[1]

ويؤثر الدعم الحكومي والتشريعات المنظمة للمؤسسات في نمو البنوك الإسلامية في الجزائر بحيث تسعى الحكومة الجزائرية إلى تشجيع لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية وتوفير البنية التحتية اللازمة والتشريعات الملائمة لتنظيم هذا القطاع.[2]

(1).[1]دد02- ديسمبر2022- ص67-653طهراوي أسماء، واقع الصيرفة، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد05

(2).[2]د. خيرة مسعودي، المرجع السابق ص02-

المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

الفرع الأول: أنواع البنوك الإسلامية في الجزائر:

-شهدت الجائر في الآونة الأخيرة زيادة في عدد البنوك الإسلامية وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض خلال سنة 2020 ومن ضمن هاته البنوك ما يلي:

1. **بنك البركة الجزائر**: يعتبر فرعاً لمجموعة "البركة" في البحرين، وهو من أشهر البنوك الإسلامية والأول من نوعه في البلاد، يقدم بنك البركة للعملاء الجزائريين مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك التمويل الإسلامي والحسابات الجارية الإسلامية والودائع الإسلامية.
2. **بنك الخليج الجزائر**: يعتبر فرعًا لبنك الخليج البحريني، ويقدم خدمات مالية إسلامية متنوعة. يشمل ذلك التمويل الإسلامي والحسابات الجارية الإسلامية والودائع الإسلامية وغيرها من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
3. **البنك الأول**: وهو من البنوك الجزائرية التقليدية، ولكنه يقدم أيضًا خدمات مالية إسلامية.

-يعمل بنك الأول على توفير حلول تمويلية إسلامية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء الذين يفضلون الامتثال للقواعد الإسلامية في نشاطاتهم المالية.

4. **بنك السلام**: بدأ هذا البنك مباشرة اعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية وهو ثاني بنك اسلامي يدخل السوق المصرفية .
5. الجزائرية، ويقدر رأسمال مصرف بنك السلام 100 مليون دولار أي 72 مليار دينار جزائري. تم افتتاحه بتاريخ 2008/10/20 ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة بالجزائر.

الفرع الثاني: الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية الجزائرية:

-تقدم البنوك الإسلامية في الجزائر العديد من الخدمات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وتشمل هذه الخدمات ما يلي:

1. **التمويل الإسلامي**: تقدم البنوك الإسلامية في الجزائر خيارات تمويل إسلامية متنوعة، مثل التمويل العقاري الإسلامي، وتمويل السيارات الإسلامي، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإسلامي، وتمويل الاستثمار الإسلامي، و غيرها.

2. **لحسابات الجارية الإسلامية**: توفر البنوك الإسلامية حسابات جارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يتم تطبيق مبادئ العدل والتعامل الشرعي في إدارة هذه الحسابات، مع عدم فرض فوائد ربوية على الأموال المودعة.

3. **الودائع الإسلامية**: يمكن للعملاء المصرفيين المسلمين وضع ودائعهم في حسابات وودائع إسلامية، والتي تحظى بمعاملة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يتم استثمار هذه الودائع بطرق مبتكرة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة.

4. **البطاقات المصرفية الإسلامية**: تقدم البنوك الإسلامية في الجزائر بطاقات مصرفية إسلامية تتيح للعملاء القيام بالمعاملات المالية والشراء والسحب النقدي وفقًا للأحكام الشرعية، مع توفير حلول بديلة للفوائد الربوية المحظورة.

5. **الخدمات الإلكترونية**: توفر البنوك المصرفية الإسلامية في الجزائر خدمات مصرفية إلكترونية متطورة، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتطبيقات المصرفية الذكية لتيسير عمليات التحويلات المالية وإدارة الحسابات بطرق ملائمة ومبتكرة.[1]

[1](1).طهراوي أسماء، المرجع السابق ص647-653

الفرع الثالث: البنوك الإسلامية ودورها في قطاع الاقتصاد الجزائري:

-تلعب البنوك الإسلامية دورًا مهمًا في تعزيز الاقتصاد ، حيث تساعد في توفير التمويل اللازم للمشاريع والاستثمارات في الجزائر، مثل التمويل العقاري الإسلامي وتمويل المشاريع الإسلامية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، كما أنها توفر خدمات التمويل للشركات والأفراد في الجزائر، مما يعزز نشاط القطاع الخاص ويساهم في توفير فرص العمل وحياة أفضل ، تلعب البنوك الإسلامية دورًا مهمًا في تمويل الشركات الجزائرية من خلال توفير الخدمات المصرفية المناسبة التي تتوافق مع متطلبات التجارة الإسلامية، مثل التمويل الجماعي والمرابحة.

-كما تلتزم البنوك الإسلامية بتوفير خيارات الادخار التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتشجيع الأفراد و الشركات على الادخار بطريقة تتفق مع القيم و المبادئ الإسلامية.[1]

1. توجهات المستثمرون نحو البنوك الإسلامية في الجزائر:

-إن التطورات والتغيرات الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر والجهود المبذولة من طرف الحكومة في مرحلة التسعينات كانت عاملا اساسيا لإنجاح العمليات الاستثمارية ، لجذب وتسهيل التعاملات للمستثمرين من خلال انشاء هيئات مختصة لدعم وتطوير الاستثمار من خلال مجموعة تعديلات قانونية التي فتحت العديد من الابواب للمستثمرين المحليين والأجنبيين ومن ضمن هاته التعديلات:

❖ أنواع الاستثمار المتضمنة في قانون الاستثمار الجزائري (المادة 02 من الأمر رقم 01-03)

أ. يمكن الحصول على الأصول لغرض بدء مشاريع جديدة أو زيادة قدرات الإنتاج أو تنفيذ تغييرات في الهيكل العام.

ب. تتمثل إحدى طرق المساهمة في رأس مال الشركة في المساهمات النقدية أو العينية.

ت. إعادة العمليات في إطار الخصخصة الكاملة أو الجزئية.[2]

[1](1).طهراوي أسماء، المرجع السابق ص647-653

[2](1).الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم 01-03 العدد 24/16مارس2020 ص 35

الفرع الثالث: طرق إقامة مشاريع استثمارية في الجزائر ونظام الودائع المصرفية:

1. طرق إقامة مشاريع استثمارية في الجزائر:

أ. **التأسيس الذاتي:** يمكن للمستثمرين تأسيس شركاتهم الخاصة في الجزائر وإقامة مشاريعهم الاستثمارية تبعا للإجراءات القانونية والإدارية المحلية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ مشاريع استثمارية.

ب. **الشراكة:** والتي توجب تخصيص أموال لصيانة الملكية.

ت. **الاستثمار في قطاعات ذات أولوية:** تقديم مزايا من تسهيلات واستثناءات المنصوص عليها في المرسوم الصادر في 15 يوليو 2006 للمستثمرين في قطاعات ذات أولوية لتنمية الاقتصاد مثل قطاع الطاقة والصناعة والزراعة والسياحة

ث. **الاستفادة من البرامج الحكومية:** إنشاء وكالات وطنية المختصة بتطوير الاستثمار كوكالة ANDIالتي تقدم للمستثمرين خدمة لاستفادة من البرامج والمبادرات التي تقدمها الحكومة الجزائرية لدعم الاستثمار: مثل برامج التمويل والإعفاءات الضريبية والتدريب الوظيفي.[1]

2.نظام الودائع المصرفية للبنوك الاسلامية الجزائرية:

-بمقتضى النظام رقم 20–02 المؤرخ 1441الموافق15 مارس سنة 2020 الذي يحّدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية تقدم البنوك الإسلامية طرق استثمار متنوعة يمكن للموظفين الاستفادة منها في عملهم.

أ. تُعرف المرابحة بإحدى التقنيات الهامة المستخدمة في الأعمال المصرفية تتضمن هذه الطريقة في تعاون البنك والعميل لشراء سلعة معينة بتكلفتها الدقيقة مع إضافة هامش ربح متفق عليه ، يتم توزيع الأرباح والخسائر بنسبة محددة مسبقًا بين كل من البنك و العميل.

ب. إحدى الطرق التي يتم من خلالها التعامل مع الاستثمار من خلال تطبيق المضاربة.

ت. يوفر البنك رأس المال المطلوب للمقاول لغرض صريح وهو القيام بمشروع معين بهدف جني الأرباح ، ثم يتم تقاسم الأرباح بين البنك والمقاول، في حين يتم تقسيم أي خسائر محتملة بينهما أيضًا.

(2).[1]الموقع الرسمي لمديرية السياحة و الصناعة التقليدية –الجزائر-https :ahger.mta.gov.dz

ث. تشمل الخدمات المصرفية الإسلامية المشاركة في كل من الأعمال و المشاريع ، تستلزم هذه المشاركة التعاون مع الأطراف الأخرى في رأس المال المؤسسة أو مشروع معين ، يعتمد توزيع الأرباح على النسب التي تم الاتفاق عليها مسبقًا في مجال الخدمات الصيرفة الإسلامية، الإجارة مصطلح شائع الاستخدام ، يشير إلى ممارسة البنك الذي يقدم سلعة معينة ليستخدمها العميل من خلال عقد إيجار، يتم الاتفاق على فترة الإيجار وتكلفة السلعة مسبقًا.

ج. يتضمن الإستصناع التعاقد مع البنك لشراء سلعة معينة من مصنع معين بناءً على مواصفات محددة، مع تحديد الشروط والدفع الفوري بوضوح.[1]

سلبيات هذا النظام:

أ. في مجال الخدمات الصيرفة الإسلامية ، يتم الإشراف على تصرفات البنوك والمؤسسات المالية من خلال لائحة شرعية هامة لضمان عدم تحصيل الفوائد أو دفعها. ومع ذلك، هناك مكونات أساسية تتطلب شرحًا دقيقًا، ويجب تنفيذ الإرشادات والملاحظات العلمية من الكيانات ذات الصلة، لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات المالية.

ب. لا يقتصر دور هيئة الرقابة الشرعية على مراقبة وضمان تطبيق الآراء الشرعية الصادرة عن السلطة الأعلى. وبدلاً من ذلك ، من الأهمية بمكان أن يتم توسيع مسؤولياتها لتشمل تدقيقًا شرعيًا خارجيًا يعمل كآلية إشراف تكميلية ، هذا التوسع في المهام يعزز الشفافية والمصداقية في عمليات المؤسسات المالية الإسلامية و البنوك.

ج. لتعزيز الإطار القانوني للخدمات المصرفية الإسلامية، من الضروري التركيز على تحديد المكونات الرئيسية وتعزيز تأثير هيئات الرقابة الشرعية، والتي ستؤدي في النهاية إلى مستويات مثالية من الشفافية والتدقيق الشرعي.

إيجابيات هذا النظام:

(1).[1]د.ميلود بن حوحو قراءة في احكام النظام 02.20 المجلة الجزائرية لقانون الأعمال العدد الأول جوان 2020 ص 87-88.

أ. يعتبر هذا النظام دمج قانوني للأعمال الصيرفة الإسلامية ، بمثابة ملحق تشريعي إيجابي للقطاع المالي الجزائري لأنه يساعد في إنشاء مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية.

يعمل هذا التقدم على تشجيع تراكم المدخرات وتوسيع مجموعة خيارات التمويل المتاحة

ب. يعد بدء ممارسات الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية من خلال فتح النوافذ الإسلامية خطوة حاسمة نحو النهوض بالصيرفة الإسلامية. و هي بمثابة مرحلة أولية للتحول التدريجي والشامل نحو نظام مصرفي إسلامي متكامل.

ج. من خلال إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء والتأكد من وجود هيئة شرعية في كل بنك إسلامي، يكون المدخرون على ثقة أفضل بشرعية المنتجات المالية الإسلامية، مما يعزز بدوره الثقة ويساهم في تعبئة المدخرات المحلية.

د . يتمتع النظام القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر بإمكانية لمزيد من التطوير لتقوية دوره وتطبيق مبادئ الشريعة بشكل أفضل، مع مراعاة الجوانب ذات الصلة.[1]

المطلب الثاني: معوقات العمل المصرفي الاسلامي:

– لقد أحرزت الخدمات المصرفية الإسلامية تقدماً ملحوظاً إلا انها تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك العقبات التنظيمية والتشغيلية ، تلعب البيئة التنظيمية دورًا مهمًا في إصدار الصكوك وتداولها واستهلاكها، فضلاً عن توفير دورات تدريبية وتطويرية للبنوك الإسلامية ، ومع ذلك، لا تزال الاختلافات التنظيمية في مختلف المناطق تعوق إنشاء مصرفية إسلامية حقيقية عبر الحدود، مما يحد من نمو الصناعة ، بعد التحرير المالي في الجزائر، كانت هناك حاجة إلى تحليل مفصل للنظام المصرفي الإسلامي لفهم الفرص والتحديات التي يطرحها ، سيوفر هذا التحليل نظرة ثاقبة حول كيفية تحسين الصناعة وتطويرها بشكل أكبر ، لتعزيز الأسس القانونية والتنظيمية والمؤسسية للتمويل الإسلامي، تدعم المؤسسات الدولية البلدان العميلة مثل : الجزائر وسيساعد ذلك في التغلب على العقبات التشغيلية والتنظيمية التي تواجه البنوك الإسلامية في عملياتها بشكل عام.

الفرع الأول: المعيقات الخاصة بالخدمات المصرفية الإسلامية:

(1).[1]طهراوي أسماء. مرجع سبق ذكره. 650-651.

– من الضروري مواجهة هذه التحديات لتعزيز النمو والتنمية في الصناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر فيما يلي: ملخص لبعض هذه العقبات وتحديات الخاصة بالخدمات المصرفية الإسلامية .

1. **الامتثال للشرعية** : وهو ضرورة إنشاء هياكل وعمليات تتوافق مع مبادئ عمل الصيرفة الإسلامية وهذا الذي يعاني منه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ، من عدم وجود قوانين تلائم طبيعة عملها وهذا يرجع لعدة عوامل من أهمها:

أ. اختلاف العديد في الأحكام الشرعية وتعدد الآراء في هاته المسألة والذي أدى إلى حدوث اختلال وتعثر في اتخاذ القرارات بالرغم من وجود لجنة من الفقهاء مختصة في ذلك.[1]

ب. نقص الخبرة لدى العاملين في هذا القطاع نظرا لحداثته نسبيا والذي جعل من الصعب عليهم تطوير وتقديم خدمات مصرفية تتوافق مع البادئ التي تتوافق مع شرعته الإسلامية.

2.لتنظيم والحماية القانونية: في ظل هيمنة البنوك التقليدية والذي تحوز على 87 في المائة من السوق المصرفية فإنه من الضروري انشاء بنية تحتية قانونية تضمن حماية حقوق المودعين والمستثمرين.

3. العولمة المصرفية: تؤثر المنافسة في السوق على هوامش الربح وقدرة البنوك الإسلامية على تقديم منتجات وخدمات مصرفية بأسعار تنافسية.

– تحتاج البنوك الإسلامية إلى توظيف استراتيجيات تسويقية قوية وتحسين الكفاءات التشغيلية لتزدهر في سوق عالمية تتطلب الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة.

4. ضعف الامكانيات التقنية والتكنولوجية الحديثة: يعتبر هذا العامل من أخطر المشكلات والتحديات التي تقف في طريق تطوير البنوك الإسلامية ، وعملها في وقتنا الحالي نظرا لانتشار البنوك الالكترونية التي وضفت التقنيات التكنلوجية في عملها وزيادة الطلب عليها.[2]

الفرع الثاني: المعيقات القانونية ومعيقات متعلقة بالعنصر البشري:

يمكن إجمال أهم هذه المعيقات في:

---

[1](1). مصطفى ناطق صالح، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، مجلد 2012، ال عدد29، تاريخ النشر 31-12-2012 ص 64

[2](2).مصطفى ناطق صالح مرجع سبق ذكره ص387

1. العوائق القانونية:

- يمكن حصر العوائق القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية في الجزائر في النقاط التالية:

أ. ينظم الأمر 3-03-11 الصادر في 2003 السوق الصيرفة والنقدية في الجزائر.

ب. وتحت طائلته أيضا تقع المصارف الإسلامية ، مع العلم أن قانون النقد والقرض في الجزائر لا يميز بين أنواع المصارف متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال، فهو ذو طابع شمولي ويمنح رخصة استغلال المصرفية شاملة وللبنك وفق قانونه الأساسي أن يوضح طبيعة أعماله وشكله القانوني وهو الأمر الذي كان سببا في إمكانية إنشاء مصارف إسلامية في الجزائر عكس الكثير من الدول التي كان القانون فيها يمنع ذلك.[1]

ت. عدم توفر البيئة التشريعية التي تناسب عمل المصارف الإسلامية مقارنة بعمل المصارف التقليدية والتي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية ، التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ث. اختلاف المبادئ والقوانين بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي يجعلها تعاني إشكالية الموائمة مع البنك المركزي، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها.

ج. إن الأحكام المتبناة من طرفها والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية والتي لا تتيح لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها، كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على البنوك الإسلامية. وهو الامر الذي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية[2].

2. عوائق متعلقة بالعنصر البشري يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ. عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها، والذي أدى إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي والصناعة المالية التقليدية مما دفع بالكثير من المسلمين ذاتهم إلى الاعتقاد بان الأمر مجرد تحايل وأن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح.

(1).[1]عبدلي حبيبة – عبدلي وفاء – عبدلي هالة، الصيرفة الإسلامية في الجزائر: واقع وتحديات، مجلد7 العدد 2 السنة جوان 2020 ص 75

ب. افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهيل والتكوين، وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في المصارف الإسلامية الجزائرية، حيث يلاحظ أن معظم إطارات وموظفي هذه المصارف غير مزودة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية.[1]

[1](1). عبدلي حبيبة_ عبدلي وفاء_ عبدلي هالة، الصيرفة الإسلامية، المصدر السابق ص:76

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر 2019–2022

- تعتبر التنمية الاقتصادية من المتطلبات الضرورية لدول العالم النامي والمتقدم على حد سواء لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى تفعيل جهود التنمية بغية النهوض باقتصادها، فقد شهدت الجزائر تحولات هامة وكبيرة في العديد من المستويات والمؤشرات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية ، في حين أن العواقب الاقتصادية لجائحة كوفيد 19، مع إغلاق العديد من الشركات وحبس جزء كبير من العمال كانت فورية في عام 2020، فقد أدى عامل آخر إلى إضعاف الاقتصاد منذ فبراير 2019 بالفعل: حركة الاحتجاج الشعبي الكبير "الحراك". كان هذا الاخير بمثابة علامة على الوضع الاقتصادي طوال عام 2019 وأدى إلى شلل عملية صنع القرار بعد اعتقال مسؤولي البنوك والاقلية الحاكمة المقربة من نظام بوتفليقة السابق على سبيل المثال، تأثر قطاع البناء والاشغال العامة بشكل خاص بنسبة 60٪[1]

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الأسعار عند الاستهلاك:

الفرع الأول: أداء الناتج المحلي الإجمالي:

- إجمالي الناتج المحلي في الجزائر كان 171.07 مليار دولار في عام 2019، 144.29 مليار دولار في عام 2020، و151.46 مليار دولار في عام 2021.

- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر وفقًا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الجارية للدولار الدولي كان 3.980 دولار أمريكي ، في عام 2019 3.290دولار أمريكي في عام 2020، و4.033 دولار أمريكي في عام 2021.

[1].(2)التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي2021

الجدول (1): الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه في الجزائر 2019-2020-2021:

السنة	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	171.07	144.29	151.46
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار امريكي)	3.980	3.290	4.033
الزيادة في الناتج المحلي ٪	**0.7**	**-5.2**	**6.2**

المصدر: من إعداد الطابة وفقًا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي "توقعات الاقتصاد العالمي" في أبريل 2021.[1]

- وفي عام 2019، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الجزائري 171.07 مليار دولار، مما يدل على حجم الاقتصاد الجزائري في ذلك العام ومع ذلك، فقد انخفض هذا الرقم بعد انخفاض غير مسبوق بنسبة 6٪ في الناتج غير الحقيقي في عام 2020، حدث انتعاش كبير في النشاط الاقتصادي في عام 2021، حيث تجاوزت القيمة الحالية للناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مستويات ما قبل الأزمة بسبب تحسن الوضع الوبائي، حيث سجلت 151.46 مليار دولار، بزيادة قدرها 19.8٪ في سياق التضخم بلغ معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي 15.7٪، مما أدى إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.5٪.

- أما بالنسبة للمداخيل الاجمالية للأفراد في الجزائر فقد بلغت 3.980 دولار امريكي في عام 2019 ومع ذلك تراجعت في غام 2020 المداخيل الاجمالية الى 3.290 دولار أمريكي جزائري ويعود هذا التراجع الى التحديات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر اثر جائحة كوفيد19 على النشاط الاقتصادي والدخل أما في عام 2021 شهدت ارتفاعا كبيرا حيث بلغت 4.033 دولار امريكي ويرجع هذا الارتفاع نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية .

- في بعض القطاعات فقد تغيرت المداخيل الاجمالية بسبب عوامل متعددة بما في ذلك النمو الاقتصادي وتغير اسعار السلع والخدمات والاستثمارات والتغيرات السياسية والاجتماعية.[1]

[1](1). التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021

الفرع الثاني: مؤشر الأسعار عند الاستهلاك:

– يعتبر الاستهلاك عملية شراء واستخدام للسلع والخدمات من قبل الشكات والحكومات والافراد والعائلات من أجل تلبية حاجاتهم المختلفة ، وهو جزء من النشاط الاقتصادي ويسهل ويعزز عملية التنمية الاقتصادية.

– يتأثر الاستهلاك بالعديد من العناصر بما في ذلك الدخل الشخصي للفرد، ضمان المستهلك تكلفة السلع والخدمات، التحولات السياسية والاقتصادية والجماعات المحلية وغالبا ما يتم استخدام إنفاق الشخص والانفاق الحكومي والانفاق الاستثماري لقياس درجة الاستهلاك.[2]

الشكل(2–1): المتوسط السنوي لتضخم الاسعار عند الاستهلاك: الوطني والجزائر الكبرى:

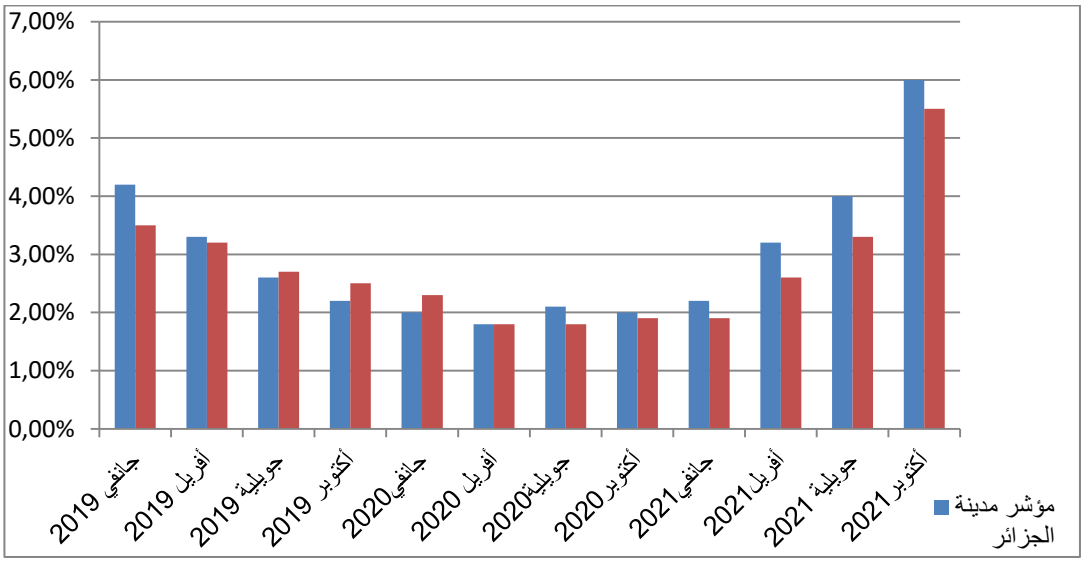

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.

في عام 2021، تم استعادة نمو مؤشر أسعار معدل التضخم السنوي إلى 6.62٪ من2.09 في عام 2020. يجب الاشارة الى أن المعدل الحالي لا يزال أقل من المعدل المسجل في عام 2012 والذي كان 9.7٪.

(1).[1]التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021
(2).[2]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021

أما بالنسبة للجزائر الكبرى فان مؤشر أسعار المستهلكين يشير الى نمط تصاعدي حيث نما معدل التضخم بمقدار يصل الى 4.8٪(بناء على أرقام عام 2001)فقد ارتفع الى 2.41٪ في عام 2020 من 7.23 ٪من عام 2019.[1]

المطلب الثاني: الادخار والبطالة في الجزائر:

الفرع الأول: الادخار

الشكل (2-2): إجمالي الادخار بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي:

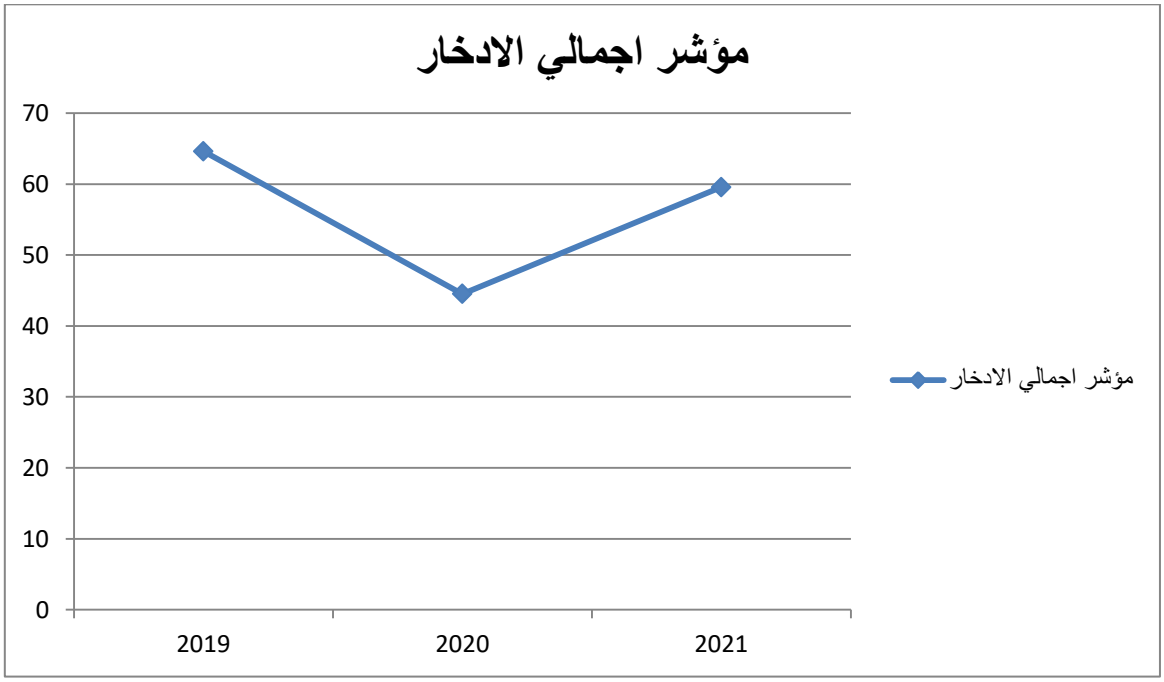

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على بيانات موقع البنك الدولي.[2]

- بلغ إجمالي الادخار في الجزائر 12.2 ٪من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 ، بناءا على بيانات البنك الدولي، وهذا يعكس التزام الحكومة الجزائرية بتعزيز ثقافة الادخار وتحفيز النمو الاقتصادي.

---

[1](1).التقرير السنوي لبنك الجزائر2021

[2](1). التقرير السنوي للبنك الدولي 2021

-كما انخفض الإنفاق الحكومي بنسبة 10٪ في عام 2019 وهذا الانخفاض يعكس الجهود المبذولة لتحسين التوازن المالي وادارة النفقات بشكل أكثر فعالية وفي تقرير لصندوق النقد الدولي عام 2019 توقع تراجع النمو في الجزائر بنسبة 1.5٪. [1]

الفرع الثاني: البطالة في الجزائر:

-تعتبر البطالة ظاهرة عالمية لاسيما في الدول النامية، فهي تشكل تحديات اقتصادية واجتماعية، تعد دولة الجزائر من بين الدول النامية التي تواجه هذه الظاهرة.[2]

الشكل (2-3): الاتجاه العام لمعدل البطالة من(٪إجمالي القوى العاملة) :

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على السنوي للبنك الدولي 2019 /2022.

- لتحليل الاتجاهات والتقلبات في مستوى البطالة في الجزائر، يعد الرسم البياني الذي يوضح معدل البطالة على مدى سنوات متتالية أداة قيمة ، بناءً على المعلومات المقدمة، يبدو أن هناك ارتفاعًا في معدل البطالة في الجزائر في عام 2020 مقارنة بالعام السابق، والذي يمكن أن يعزى إلى حد كبير إلى تداعيات وباء COVID-19.

(2).[1]التقرير السنوي للبنك الدولي 2019-2021
(1).[2]التقرير السنوي للبنك الدولي 2019-2021

– كان للتنفيذ العالمي لبروتوكولات التباعد الاجتماعي والتدابير الوقائية الأخرى لاحتواء انتشار الفاشية الفيروسية العديد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الهامة ، ومن بين هذه العوامل ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة. كان للقيود الناتجة عن الشركات والمؤسسات تأثير عميق، حيث تسببت في إغلاق الشركات وانخفاض فرص العمل وتأجيل الاستثمارات و تعليق العمليات الاقتصادية.

– وفقًا لبيانات البنك الدولي انخفض معدل البطالة في الجزائر بنسبة 0.5٪ في العام التالي مباشرة لعام 2020 ، ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض إلى مجموعة متنوعة من العوامل، مثل الانتعاش الاقتصادي التدريجي بعد تجاوز ازمة وباء COVID-19 الذي أدى الارتفاع في الأنشطة التجارية إلى إعادة فتح الشركات التي كانت مغلقة سابقًا، ومبادرات الحكومة لتعزيز معدلات التوظيف وتعزيز فرص عمل جديدة.[1]

المطلب الثالث: التجارة الخارجية صادرات والواردات وتنافسية الاقتصاد الجزائر:

الفرع الأول: التجارة الخارجية صادرات وواردات الجزائر:

– يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على التجارة الخارجية التي تشمل الواردات والصادرات ، تعد قدرة الدولة على بيع منتجاتها وخدماتها في الخارج وشراء الموارد اللازمة من الأسواق العالمية عاملاً حاسمًا في تقييم وضعها الاقتصادي.

– يعتمد تقييم حجم التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي الجزائري على قيمة الواردات والصادرات. تقدم هذه البيانات نظرة ثاقبة على القدرات التجارية للجزائر وقدرتها على تلبية متطلباتها الداخلية.

– نظرًا لأن القوة المهيمنة في الصادرات هي: الصناعات الطاقوية المتمثلة في النفط والغاز، فإن الجزائر لديها مجموعة متنوعة من قطاعات الاستيراد و التصدير.

– تعتبر الأرباح المتولدة من النفط و الغاز كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية كبيرة، تشمل القطاعات المتنوعة في الزراعة و المنتجات المعدنية والصناعة والمواد الغذائية.

[1](1).التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019-2021

- فيما يتعلق بالتجارة العالمية، تحافظ الجزائر على علاقات مع مجموعة متنوعة من الشركاء حول العالم ، تمتد هذه الشراكات عبر القارات وتغطي كلاً من صادراتها وواردتها، وهي متنوعة تمامًا من بين أقرب شركاء الجزائر دول مجاورة مثل المغرب وتونس، لكن القائمة تشمل أيضًا دولًا من آسيا وإفريقيا وأوروبا.[1]

الجدول(2): تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات.[2]

	2019	2020	2021
الواردات (f.o.b. بملايين الدولارات الأمريكية)			
المواد الغذائية	7694	7723	8877
الطاقة	1369	890	513
المواد الأولية	1921	2199	3401
المواد نصف المصنعة	9840	7614	7313
التجهيزات الفلاحية	437	198	247
التجهيزات الصناعية	10845	8697	9158
السلع الاستهلاكية	7934	5577	6498
أخرى	3766	2523	1398
المجموع:	43806	35421	37405
الصادرات f.o.b			
المواد الغذائية	408	437	576
الطاقة	33244	20016	34058
المواد الأولية	96	71	182
المواد نصف المصنعة	1445	1287	3490
التجهيزات الفلاحية	0	0	-
التجهيزات الصناعية	83	77	171
السلع الاستهلاكية	36	37	79
المجموع الجزئي:	35312	21925	38557
أخرى	0	-	1
المجموع:	35312	21925	38558
منها: الصادرات خارج المحروقات كنسبة من مجموع الواردات	2068	1909	4005

(1).[1]التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019-2021.

[2]التقرير السنوي لبنك الجزائر عن مديرية الجمارك 2019 -2021.

دون الواردات دون دفع+ تصليحات التجهيزات	(بالنسب المئوية٪)		
المواد الغذائية	17.6	21.8	23.7
التجهيزات الصناعية	24.8	24.6	24.5
السلع الاستهلاكية	18.1	15.7	17.4
كنسبة من مجموع الصادرات			
الصادرات خارج المحروقات	5.9	8.7	11.7

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك.

- تظهر نتائج التحليل الاقتصادي للواردات الجزائر لأعوام 2019 و2020 و2021 بعض الاتجاهات والتغيرات في أحجام الواردات خلال الفترة.

- في عام 2019، بلغت واردات الجزائر 43.806 مليون دولار. و في العام التالي 2020، انخفضت الواردات إلى 35.431 مليون دولار. سيكون إجمالي الواردات في عام 2021 37.405 مليون دولار أمريكي.

- يتضح من هذه الأرقام أن الواردات انخفضت بمقدار 8.375 مليون دولار أمريكي بين عامي 2019 و2020، قبل أن ترتفع بشكل طفيف بمقدار 1.974 مليون دولار أمريكي في عام 2021.

- يظهر التحليل أن الاقتصاد الجزائري تأثر سلباً بعدة عوامل خلال هذه الفترة، بدءاً من التحديات الاقتصادية العالمية وتداعيات وباء كوفيد -19. ربما ساهمت القيود التجارية التي فرضتها الحكومة وانخفاض الطلب العالمي على السلع والخدمات في انخفاض الواردات في عام 2020.[1]

- ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الواردات سترتفع قليلاً في عام 2021، مما يشير إلى حد ما إلى تحسن الوضع الاقتصادي ، ويرجع هذا التحسن على الأرجح إلى تخفيف بعض القيود واستئناف بعض النشاط الاقتصادي على مستوى العالم.

- أما بالنسبة للصادرات فقد كان يقدر مجموعها عام 2019 ب 35312 مليون دولار بينما انخفضت عام 2020 الى 21925 مليون دولار وهذا راجع الى تداعيات وباء كوفيد19 بينما ارتفع اجمالي الصادرات الى 38538 مليون دولار وهذا راجع الى الاصلاحات الاقتصادية ما بعد ازمة كفيد 19.

- من خلال توليد نسبة 95٪ من الصادرات تمثل المحروقات الركن الأساسي للاقتصاد الجزائري.

(1). [1]التقرير السنوي لبنك الجزائر عن مديرية الجمارك 2019-2021

ادى انخفاض أسعار النفط سنة 2014 إلى تقليص الموازنة بشكل تدريجي وذوبان احتياطات النقد الأجنبي في حين أدت الحركة الاحتجاجية الشعبية الرافضة للحكومة "الحراك" منذ فبراير 2019 الى شلل جزء كبير من النشاطات الاقتصادية.

– كما أثرت الجائحة كوفيد19، مع صدمة النفط وحبس العمال، أدى إلى تفاقم هذا الوضع المحفوف بالمخاطر، كما شهدت الجزائر خلال النصف الاول من عام 2020، انخفاضا في الصادرات بنسبة 26٪ نفط و37٪ غاز حيث أدى هذا التراجع إلى عجز في الميزان

– التجاري. وتجدر الإشارة إلى ان نمو الناتج المحلي الاجمالي قد تباطأ بالفعل بنسبة 0.7٪ في عام 2019، مقابل 1.4٪. في عام 2018.[1]

الفرع الثاني: تنافسية الاقتصاد:

– تزداد أهمية التنافسية بسبب اتساع دائرة المنافسة وزيادة شدتها بين دول العالم، حيث تضم مجالس ووكالات وإدارات وتشريعات ورجال أعمال بالإضافة إلى مؤشرات واستراتيجيات وتقارير إلى الرئيس، إنه أمر حتمي للبلدان

الاندماج السليم في النظام الاقتصادي العالمي على أساس قوي وصلب.

لذلك ، فإن معظم دول العالم، بما في ذلك الجزائر، تسعى لمواكبة المتغيرات الحالية على الساحة الدولية.[2]

(1).[1]التقرير السنوي لبنك الجزائر عن مديرية الجمارك 2019-2021.
(1).[2]التقرير السنوي لتنافسية الاقتصادات العربية 2019 – 2020.

الجدول(3): المؤشرات الفرعية لمؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر البيئة وجاذبية الاستثمار.

	التقرير / المؤشر الفرعي	2019	2020
الاقتصاد الكلي	القطاع الحقيقي	-0.155	-0.427
	قطاع مالية الحكومة	-0.5	-0.159
	القطاع النقدي المصرفي	0.238	-0.13
	القطاع الخارج	-0.1	-0.287
بيئة وجاذبية الاستثمار	بيئة الاعمال	-1.2	-1.107
	المؤسسات والحكومة الرشيدة	-0.638	-0.632
	البنية التحتية	-0.51	0.491

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على تقارير تنافسية الاقتصاديات العربية للسنوات 2019-2020.

- يوضح الجدول رقم 3 ان الاقتصاد الجزائري حقق نتائج ملحوظة في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي نتيجة زيادة عائدات النفط والضرائب مما يعكس قدرة الحكومة على استغلال مواردها الطبيعية وتوليد إيرادات كبير من قطاع النفط والغاز[1] .

ومع ذلك نلاحظ أن ضعف بعض المؤشرات الفرعية المتعلقة ببيئة الاستثمار مما يتطلب تغييرا في الإجراءات الإدارية والاقتصادية لتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي على حد سواء.

الجدول (4): المؤشر العام لتنافسية الاقتصاد الجزائري 2019 2020.[2]

التقرير / المؤشر	2019	2020
الاقتصاد الكلي	-0.129	-0.251
بيئة وجاذبية الاستثمار	-0.783	-0.743
المؤشر العام للتنافسية	-0.456	-0.497

[1](2).التقرير السنوي لتنافسية الاقتصادات العربية 2019-2021

[2](3).التقرير السنوي لتنافسية الاقتصادات العربية 2019 – 2020.

الرتبة–عربيا	13	12

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على البيانات الواردة في التقارير السنوية لتنافسية الاقتصادات العربية، صفحات متعددة

– تعتبر النتائج المتحصل عليها من الجدول 4 مقبولة والتي يعود الفضل في تحقيقها للعائدات البترولية والايرادات الضريبية رغم تعرضه للجائحة العالمية والتي أثرت سلبا على اقتصادات العالم فقد انتقلت الجزائر من المرتبة 13 الى المرتبة 12 في ترتيب الدول العربية.

المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية ودراسة تطويرها:

– للبنوك الإسلامية دور كبير في التمويل والاستثمار، لذلك عملت الجزائر على التوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي وذلك بموجب قانون النقد والقرض 90-10 الذي سمح بإنشاء بنوك ومؤسسات المالية مختلطة وخاصة.

المطلب الأول: مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار في الجزائر:

– للتمويل والاستثمار أهمية بالغة في الاقتصاد الإسلامي، ومن خلال هذه الدراسة سنتطرق إلى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار في البنوك الإسلامية وأهدافه في الجزائر:

1. مفهوم الاستثمار في البنوك الإسلامية:

– هناك أولويات إسلامية للاستثمار، بالرغم من أن الفكر الإسلامي قد أكد الحرية الفردية وحق التملك الفردي إلا أنه قد أكد في نفس الوقت على اعتبار المصلحة العامة والأهداف الاجتماعية عنصرا أساسيا في جميع العلاقات الاقتصادية ، حيث يمثل الاستثمار في الإسلام ارتباط النشاط الاقتصادي بالدين مع أن النشاط الاقتصادي ماديا بطبيعته لتحقيق الهدف السامي لهاذا النشاط من وجهة نظر الإسلام هو تعمير الأرض أي تنميتها.[1]

2. أهداف الاستثمار في البنوك الإسلامية:

أ .شمول الاستثمار للأنشطة الاقتصادية للمجتمع.

ب .مشاركة رأس المال في النشاط الإنتاجي الحقيقي وفقا للصيغ الشرعية، وعدم استخدامه لمجرد الحصول على عائد.

ج .تحقيق التشغيل الكامل لرأس المال.

أ. تنمية العنصر البشري لأهميته في عملية التنمية الاقتصادية.

---

[1](1). نايلي محمد رياض – رحال فاطمة – دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية- دراسة حال بنك البركة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، السنة الجامعية2016/2015 ص 52-55[1]

ب. تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

ت. حسن استخداما الموارد، وعدم تبديد الثروات. المساهمة في تحقيق الأهداف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ث. عمل توازن قطاعي في متطلبات الإنتاج.

هذا بالإضافة أهداف الاستثمار بالبنوك الإسلامية تتمثل في مجموعتين من الأهداف تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها ضمن الإطار العام للشريعة الإسلامية:

- المجموعة الأولى: وهي مجموعة الأهداف الخاصة بتحقيق المنفعة الذاتية للبنك الإسلامي، يمثل هدف الربحية جوهر تلك المجموعة والذي يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيقه.
- المجموعة الثانية: وهي مجموعة الأهداف الخاصة بتحقيق المنفعة الاجتماعية والتي تتم من خلال:
  - المشاركة في الخطط التنمية الاقتصادية.
  - المساهمة في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع.
  - المساهمة في تحقيق التكافل الاجتماعي.

الفرع الثاني: علاقة البنوك الإسلامية بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر:

1.توليد رزق كافي لأكبر عدد من الأحياء:

يكون المشروع أفضل كلما ساعد عدد أكبر من الناس على تحصيل دفع على تحصيل دخل كاف في صورة دخل ثابت في نظير العمل أو تقديم الخدمة، ودخل ثابت غي نظير تقديم المال، وهذا يعني أن توليد المشروع لرزق في صورة أجور وايجارات وأرباح هو هدف إسلامي رئيسي.

2. مكافحة الفقر تحسين توزيع الدخل والثروة:

– يبين هذا المعيار أن ضمان الضروريات لكل فرد في المجتمع ومكافحة الفقر، هو أشد تأييدا في سلم القيم الإسلامية من تحسين توزيع الدخل، ويختلف التقييم الإسلامي عن التقييم التقليدي.

3. حفظ المال وتنميته: يقصد بالمال هنا الثروة بمعناه الاقتصاد الذي يشمل الموارد الطبيعية والأصول المصنوعة، يعتبر في الكثير من الأحيان المعيار الوحيد لتفضيل وضع اقتصاد على آخر، وفي الاعتبار الإسلامي فإن حفظ المال وتنميته هو هدف هام.[1]

4. رعاية المصالح الاحياء من بعدنا:

من المعلوم في الدين أن جزاء الاعمال يرتبط بأثرها ليس فقط في حياة الإنسان بل بعد موته، وهذا يعني أن تقييم المشروع إسلاميا يجب أن يحتسب في آثاره على مصالح الأحياء، لعل هذه القاعدة تبرز إعطاء في أهمية متناقصة مع الزمن لمنافع المشروع المتولدة لمن يأتي بعدنا.

الفرع الثالث: تقييم مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار الوطني:

قصد الوقوف على مساهمة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني، سيتم التطرق إلى واقع تمويل لكل من بنك السلام وبنك البركة خلال السنوات 2015-2017.

جدول(5): اجمالي القروض الموزعة من طرف البنوك العمومية والخاصة:

(مليار دينار في نهاية المدة)

القروض	2015	2016	2017
القروض الموجهة للقطاع العام	3689	3952.8	4311.2
- البنوك العمومية	3679.5	3943.3	4302.3
- البنوك الخاصة	9.5	9.5	9.5
القروض موجة للقطاع الخاص	3586.6	3955	4566.1
- النوك العمومية	2687.1	2982	3401.7
- البنوك الخاصة	899.5	937	1164.4
مجموع القروض الممنوحة	7275.6	7907.8	8877.9

[1] نايلي محمد رياض-رحال فاطمة، المصدر السابق ص52-55

-حصة بنوك العمومية	%87.5	87.6%	86.8%
- حصة البنوك الخاصة	%12.5	12.4%	13.2%

مصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر سنتي2017/2016[1]

من خلال الجدول السابق يتضح لنا هيمنة البنوك العمومية على حجم القروض الممنوحة للاقتصاد إذ تمثل حصة هذه البنوك ما نسبته 87.3%من اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، في حين أن البنوك الخاصة تقدر حصتها ما يقارب12.7 %، أما فيما يتعلق في البنوك الإسلامية والتي تعد جزءا من البنوك الخاصة فإن حصتها من اجمالي القروض الممنوحة لا تتجاوز ما نسبته3% وهي نسبة ضعيفة جدا والجدول الموالي يوضح لنا ذلك:

جدول (6): حجم التمويل المقدم للزبائن لدى بنك الجزائر والبركة خلال الفترة 2015/ 2017

السنوات	2015	2016	2017
بنك السلام	268340.21	377096.29	454481.45
النسبة من اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد	%0.29	0.37%	0.51%
بنك البركة	94.097100	107.531185	136.553371
النسبة من اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد	1.48%	1.36%	1.54%

مصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك السلام والبركة سنتي2017/2016

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم التمويل الممنوح للزبائن من قبل البنوك الإسلامية المذكورة أعلاه يتبع وتيرة تصاعدية من سنة 2015 إلى سنة 2017، فبالنسبة لبنك السلام نلاحظ أن حجم التمويل قد بلغ 45 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرها 24 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2015، أما فيما يخص بنك

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015-2017

البركة فقد عرف هو الآخر ارتفاعا في حجم التمويل الممنوح للزبائن قدر ب أكثر من 136 مليار دينار جزائري سنة 2017 مقارنة ب 94 مليار دينار جزائري سنة 2015.[1]

وعلى الرغم من ارتفاع حجم التميل الممنوح للزبائن و الذي تشكل المؤسسات الجزء الأكبر منه إلا ان نسبة مساهمة البنوك الإسلامية في إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد نسبة ضعيفة، حيث نلاحظ أن التمويلات الممنوحة من قبل بنك السلام لا تشكل سوى 0.51% كأقصى حد من إجمالي حجم القروض الممنوحة للاقتصاد من النظام البنكي، كما هو الحال بالنسبة لبنك البركة، وهو الأمر الذي يبرز ضعف المساهمة الفعالة للبنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد عموما والاستثمارات خصوصا كما يجب الإشارة الى ان التمويلات الممنوحة من قبل البنوك الإسلامية في الجزائر هي تمويلات استغلالية أكثر من انها استثمارية.

المطلب الثاني: الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في الجزائر:

يمكننا وضع الحصص السوقية للبنوك الإسلامية في الجزائر وذلك من خلال:

الفرع الأول: الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في الجزائر من الأصول والودائع:

بالاعتماد على التقري السنوي لبنك الجزائر سنة 2013 والتقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2013 يمكننا تلخيص الحصص السوقية للبنوك الإسلامية من الأصول على النحو التالي:

1. الحصة السوقية للبنوك الإسلامية من الأصول:

- شهدت الاصول الاجمالية للنظام البنكي من سنة 2010 الى سنة 2012 وتيرة تصاعدية حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذه الأصول 2.77 بالمئة و3.12 بالمئة على التوالي.

أ. بلغت الحصة السوقية لأصول البنوك الإسلامية 83.50 سنة 2010 مقابل 107.20 سنة 2011 بفارق 23.7

ب. الحصة السوقية الإسلامية من أصول النظام البنكي الإجمالي بلغت نسبة 1.11 بالمئة سنة 2010 مقابل 1.39 بالمئة سنة 2011 وهي نسبة قليلة مقابل الحصة السوقية لمعدل نمو الأصول الإجمالية للنظام البنك.[2]

(1). [1]التقرير السنوي لبنك البركة وبنك السلام 2017/2015
(1).[2]التقرير السنوي لكل من بنك الجزائر وبنك البركة2013

2. الحصة السوقية للبنوك الإسلامية من الودائع:

أ. بلغ الودائع الاجمالية للنظام البنكي سنة 2013 1187.4 مقابل 723.8 سنة 2012 بمعدل نمو قدره 7.59 بالمئة و7.5 بالمئة على التوالي

ب. شهدت الودائع الإسلامية زيادة بين سنة 2012 حيث بلغت 116.55 وسنة 2013 حيث بلغت 125.43.

ج .أما بالنسبة لمعدل النم فقد بلغ في البنوك الإسلامية ما يقارب 7 بالمئة سنة 2012 و8 بالمئة سنة 2013.

الفرع الثاني: الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في الجزائر من تمويل الاقتصاد:

- أما بالنسبة من جانب التمويل الاقتصادي في الجزائر نلاحظ ان الحصة السوقية للبنوك الإسلامية من القروض الاجمالية الممنوحة من النظام البنكي بلغت 4285.6 سنة 2012 مقارنة ب 5154.5 سنة 2013 حيث بلغ معدل نموها إلى 15.05 سنة 2012 مقارنة ب 20.27 سنة 2013.

- حيث ساهم التمويل الممنوح من البنوك الإسلامية 57.9 سنة 2012 مقابل 63.53 سنة 2013 بمعدل نمو قدره 11.42 بالمئة سنة 2012 و9.43 سنة 2013. الحصة السوقية للبنوك الإسلامية من قروض النظام لبنكي بلغت 1.35 بالمئة سنة 2012 مقارنة ب 1.22 بالمئة سنة 2013.[1]

الفرع الثالث: الحصة السوقية للبنوك الإسلامية حسب آخر اصدار لجريدة الغد للجزائر:

- ارتفع الطلب كثيرا على معاملات البنوك الإسلامية خلال الشهور الخمس الأخيرة من العام الجاري، باستحواذها على 16% من الحصة السوقية لعمليات الحصول على منتجات تمويلية تسوقها حاليا البنوك، والمتمثلة في المرابحة العقارية المرابحة للسيارات والمرابحة لتجهيزات والاجارة المنتهية بالتمليك، عبر شوط الحلال التي توفرها مختلف البنوك الجزائرية العمومية منذ انطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، المتخصصة في

المعاملات المالية المتماشية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهي نسبة تتجاوز التوقعات التي رسمها الكثير من المحللين والاقتصاديين والمختصين في الصيرفة الإسلامية.[1]

(1).[1]التقرير السنوي لكل من بنك الجزائر وبنك البركة2013

جنت بنوك القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثمار هذه المغامرة الجديدة، بحيث كانت التوقعات تشير إلى أن حصة سوق المعاملات لمنتجاتها التسعة، ستصل إلى مستوى لا يتعدى 10 بالمائة مع نهاية سنة 2021.

– وقال عيسى هواري، إن البنك يعرض 10 منتجات بصيغة الصيرفة الإسلامية وفق شرط "الحلال" للحصول على القروض والتعاملات البنكية، وتستقبل وكالات البنك طلبات قوية

في إطار تعاملات افتراضية، حول قروض السكن، فمنهم من يتحمس لذلك، ومنهم من يرفض الصيغة، مؤكدا أن الأشخاص الذين يتقاضون أجرا، يساوي أو يزيد عن 40 ألف دج شهريا، يمكنهم الاستفادة من قرض السكن بصيغة الحلال، كما أن أصحاب الدخل المرتفع، يمكنهم الحصول على قرض هام، بخلاف أصحاب الدخل المتوسط.

معلوم أن الإحصائيات الرسمية تكشف عما يناهز 10 آلاف مليار دينار من الكتلة النقدية يتم تداولها في الأسواق الموازية، وهو ما يتعين حسب المتحدث، إقناع ملاك هذه الأموال على توظيفها في الاقتصاد الوطني، بعد رفض الجزائر العودة إلى سياسة التمويل غير التقليدي أو الاستدانة الخارجية.

المطلب الثالث: الأدوات الكفيلة لدعم البنوك الإسلامية في الجزائر:

الفرع الأول: على مستوى البنك المركزي:

1. على الدولة الجزائرية إدخال تعديلات في قانون النقد والقرض بما يتمشى مع انفتاحها على الصيرفة الإسلامية.
2. البحث عن برك مركزي إسلامي او بنك مركزي مزدوج او حتى بنك مركزي تقليدي، لكنه يكون مرنا من أجل علاقة تمكن البنوك الإسلامية والشبابيك التشاركية في البنوك التجارية الربوية من تحقيق أهدافها التي تتمشى مع النظام الاقتصادي الإسلامي.
3. العمل بأدوات السياسة النقدية الإسلامية التي تقوم على أساس تحريم الربا ومنع خلق النقود وتحقيق تنمية اقتصادية.
4. الاعتماد على سياسة نقدية إسلامية تعمل على استقرار قيمة النقود، والحد من التضخم، وتحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الوطني.

---

(2).[1]جريدة الغد – www.alghad.com

5. انشاء إدارة التفتيش والتدقيق الشرعي في البنك المركزي للتأكد من سلامة النواحي الشرعية في اعمال البنوك الإسلامية وشبابيكها.
6. لي الحكومة الجزائرية فتح بنوك إسلامية برؤوس أموال جزائرية على غرار بنك البركة وبنك السلام اللذان يعتبران بنوك اجنبية.[1]

الفرع الثاني: على مستوى شبابيك البنوك الإسلامية:

جاء في المادة 4 من هذا النظام ان العمليات البنكية المتعلقة بالبنوك الإسلامية تخص فقط صيغ التمويل المعتمدة فيها، بينما هناك صيغ تمويلية أخرى يمكن تقديمها للزبائن وهي:

1. من حيث الاعمال والخدمات البنكية:

تأجير صناديق الامانات او الخزائن الحديدية، والتعامل بالأوراق المالية، والبطاقات الائتمانية، والمتاجرة في العملات، وخطاب الضمان، والاعتماد المستندي.

2. من حيث الصيغ التمويلية: المزارعة والمساقاة، والمغارسة، وبيع الآجل، وبيع التقسيط، والجعالة، والتوريد.

3. إصدار الصكوك الاستثمارية الاسلامية: صكوك المقارضة والمضاربة، وصكوك المشاركة، وصكوك الوكالة بالاستثمار، وصكوك المزارعة، وصكوك المساقاة، وصكوك المغارسة، وصكوك السلم، وصكوك الاستصناع، وصكوك الاجارة، وصكوك المرابحة، وصكوك البيع الآجل، وصكوك البيع بالتقسيط، وصكوك التوريد او الاستجلاب.[2]

[1](1). د. فؤاد بن حدو، قراءة للنظام 20-2، المحدد لعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، المركز الجامعي الشهيد احمد زبانة-غليزان: ص 61-63

[2](2).د. فؤاد بن حدو، مصر السابق: ص 61-63

الفرع الثالث: دراسة تطوير البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية:

– نظرا لأهمية الكبيرة للبنوك الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، من خلال هذا فانه يتطلب من السلطات المختصة تهيئة المناخ الملائم لعمل البنوك الاسلامية وذلك من خلال عدة متطلبات التي تساعد في تطوير هذا الاخير.[1]

من بين المتطلبات اللازمة لتطوير البنوك الاسلامية لتنمية الاقتصاد:

1. **تقنين العمل المصرفي**: هو عملية ضرورية تقوم على انشاء وتطبيق قوانين تشريعية تنظم عمل البنوك الاسلامية ضمن إطار تشريعي لتنظيم عملها بقانونية وبشفافية من أجل تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي. ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر مجموعة من الاجراءات والسياسات اهمها:

أ. ادراج ملف المصارف الاسلامية في ملفات اصلاح المنظومة المصرفية.

ب. تشكيل لجنة مختصة من الخبراء شرعيين واقتصاديين وتكليفهم بالسهر على اعداد قانون للمصارف الاسلامية.

ت. دراسة القوانين المنظمة لعمل المصارف الاسلامية في الدول العربية والدول الاسلامية والاستفادة من تجاربها.

ث. قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الامر لإنجاحه.

2. تنظيم العلاقة مع البنك المركزي:

تنظيم العلاقات مع البنك المركزي هو جزء أساسي من التنظيم المصرفي، البنك المركزي هو السلطة المالية والنقدية الرئيسية في البلاد ويلعب دوراً حاسماً في تنظيم النظام المصرفي وضمان استقراره فالاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الاسلامية، يفرض على البنك المركزي التعامل بطريقة خاصة ومتميزة مع هذه البنوك.[2]

والقوانين والإجراءات التي تحكم العلاقة مع البنك المركزي تشمل:

أ. **الاحتياطي النقدي**: يحدد البنك المركزي متطلبات الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية. إضافة الى حماية اموال المودعين لدى البنك، لذا يجب ان تفرض هذه النسبة اساسا على الودائع الجارية ، هذا هو

(1). [1]د. سليمان ناصر، أ.عبد الحميد بوشرمة، مجلة الباحث-العدد 07 سنة2010/2009 ص310-311
(2).[2]د. سليمان ناصر، أ.عبد الحميد بوشرمة، مجلة الباحث- المصدر السابق ص310-311

المبلغ الذي يتعين على البنوك الاحتفاظ به كجزء من ودائعها لضمان استقرار النظام المصرفي وتوفير السيولة اللازمة.

ب. **سعر الفائدة والسياسة النقدية**: يحدد البنك المركزي السعر الأساسي ويتخذ قرارات السياسة النقدية. يتم ذلك للتحكم في تضخم الأسعار، وتنظيم التوسع في عرض النقود، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ت. **الترخيص والتنظيم**: البنك المركزي مسؤول عن ترخيص وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية. يتطلب ذلك فحص البنوك والمؤسسات المالية المحتملة والتحقق من امتثالها لمعايير مصرفية ومالية محددة

ث. **المراقبة والإبلاغ**: يقوم البنك المركزي بمراقبة وتتبع أنشطة البنوك والمؤسسات المالية من خلال تحليل التقارير المالية والمراجعات الدورية. وذلك لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المصرفية وضمان الشفافية والاستقرار في

a. النظام المصرفي.

ج. **التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الاسلامية**: يساهم وعي العاملين بالمصارف الاسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الاسلامية، فهو يساهم في معالجة الخلل الذي يدرك البنوك الاسلامية، لذا يجب تهيئة الاطارات المؤهلة علميا وعمليا للعمل بالمصارف الاسلامية، ويتم ذلك من خلال:

- انشاء مركز تدريبي متخصص في العلوم الصيرفة الاسلامية، من اجل إعداد وتخريج إطارات المصرفية المؤهلة.
- تدعيم الابتكار المالي وقيام البنوك الاسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الاسلامية.
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الاقليمية الدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الاسلامية.[1]

– يعمل عامل الشباك الصراف على ضمان السير الحسن وبشكل مستمر لمختلف العمليات البنكية مع احترام الإجراءات المعمول بها في البنك ، كما يعمل على ضمان تسوية الحسابات .

(1).[1] سليمان ناصر، أ.عبد الحميد بوشرمة، المرجع السابق ص312

9) **سجل الصندوق :**

– يقوم بإجراء مختلف العمليات الإدارية نيابة عن العملاء كصرف الشيكات وإصدار الشيكات البنكية أو خصمها ويقوم بعدة خدمات اخرى ضرورية لحسن سير العمل ووضع استعراض دور الأنشطة و تقدم اقتراحات .

المبحث الثاني : دراسة حالة دور التسويق الالكتروني في تطوير الخدمات المصرفية لوكالة – بسكرة – :

الطلب الأول :تطور الخدمات المصرفية لمصرف السلام .

ان مصرف السلام كغيره من المصارف يسعى دائما لمتابعة رغبات وحاجات عملاء ، من أجل اشباعها بالطريقة الصحيحة و محاولة ادخال التكنولوجيا المتطورة فيها ، لجذبهم وكذا تحقيق أرباح كبيرة .

أولا : عدد العملاء انطلاقا من ودائعهم في المصرف السلام .

سيتم معرفة مدى إقبال العملاء للتعامل مع مصرف السلام ، وذلك انطلاقا من حجم الودائع بالمصرف و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 01: عدد العملاء خلال فترة من 2019 الى 2022 :

السنة	النتائج المالية (الاف الدينار الجزائري)
2019	301357
2020	1080086
2021	1181246
2020	4007410

المصدر : من اعداد الطالبة عويسي سارة بالاعتماد على التقارير لمصرف السلام .

تحليل النتائج :

من خلال الجدول نلاحظ أن ارتفاع حجم الودائع بمصرف السلام فخلال سنة 2019 كانت 221 مليون دولار لتبقى في ارتفاع معتبر باقي السنوات حتى تصل الى 868 مليون دولار خلال سنة 2022 وهذا ما يدل على اقبال العملاء للتعامل مع المصرف السلام ، وهاته الودائع تنوعت بين حسابات الودائع الجارية و الزيادة

جاءت نتيجة استقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية بالمصرف و الحسابات الافراد نتيجة عرض أفضل الخدمات الجديدة في مجال تجزئة وتوفير كل جهوده لتوفير السيولة الدائمة بالمصرف لإرضاء العملاء .

ثانيا : الخدمات المقدمة في المصرف السلام :

يحاول مصرف السلام إرضاء عملائه ، وذلك بالبحث عن المهارات الجديدة و طرق الحديثة سواء في الخدمة المصرفية بحد ذاتها ، أو من خلال طرق الترويج والتوزيع لهاته الخدمة ، و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 02 :يبين تطور الخدمات المقدمة خلال فترة 2019-2022 :

السنة	الخدمات المقدمة
2019	– استخدام البريد الالكتروني كوسيلة للتواصل ، الترويج لفتح فرع القبة اعداد اللوحات للتعريف بمنتجات المصرف .
2020	اصدار بطاقة السلام مباشر ، تفعيل خدمة الدفع الجبائي ، بطاقة الدفع الالكتروني .
2021	منتج امنيتي ، دار السلام للسكنات الترقوية العمومية و للتهيئة بدون رهن العقاري ، بطاقة السلام فيزا وتوزيعها لاحقا .
2022	فتح صفحة الفايسبوك خاصة بالمصرف ، تطوير منتج هديتي ، منتج امنيتي ، رعاية مجموعة كبيرة من البرامج التلفزيونية الهادفة كقصتي الإسلام و نسمات ربانية ، انشاء مكتبة على مستوى الفروع للمطالعة .

المصدر: من اعداد الطالبة عويسي سارة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام .

تحليل النتائج :

-نلاحظ من خلال الجدول مدى تطور الخدمات التي يقدمها المصرف السلام للعملاء ، ففي سنة 2019 بدأ اهتمامه بالتكنولوجيا الحديثة حيث أصبح العلاقة مع الموظف و العميل تعتمد على الاتصال عن طريق البريد الالكتروني لتسهيل عملية ، وفي سنة 2020 تم اصدار بطاقة السلام مباشر وتفعيل خدمتي الدفع الجبائي و

الالكتروني ، وفي سنة 2020و2021و2022 تم اطلاق مجموعة من الخدمات كامنيتي و تطبيق سمارت بنكغ و العمل على تطويرها و تقديمها بشكل أفضل ، أما سنة2022 فقد كانت حافلة بالمنتجات الجديدة بالإضافة الى استخدام وسائل ترويجية جديدة كالتلفزيون و انشاء مكتبات بالمطالعة لجلب الزبائن وخلق ثقافة واسعة فمصرف السلام مهتم بتقديم حزمة متنوعة من الخدمات المصرفية الالكترونية و التي يسعى جاهدا لتطويرها وكذا استخدام مختلف الوسائل الترويجية الالكترونية من أجل ايصالها و التعريف بها داخل المجتمع .

المصدر: من اعداد الطالبة عويسي سارة على التقارير السنوية لمصرف السلام .

خاتمة

خاتمة

في ظل كل ما تحققه البنوك الإسلامية من دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال نظام العمل فيها القائم على أسس الشريعة الإسلامية الذي يحرم التعامل بالفائدة، والنظام العام الذي يلزمها بتحري الحلال والابتعاد عن الشبهات في جميع استثماراتها وتمويلاتها. إلا وأنها تبقى في صدد مواجهة بعض المعيقات والمشاكل التي تعترضها في أداء مهامها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال اختبارنا لفرضيات الدراسة توصلنا إلى:

الفرضية الأولى: صحيحة حيث وجدنا ان للبنوك الإسلامية دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرضية الثانية: صحيحة من ناحية الاثار الإيجابية للبنوك الإسلامية على التنمية الاقتصادية.

من خلال دراستنا لموضوع آليات تفعل دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية توصلنا الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

1. اهم ما يميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية.
2. مساهمة البنوك الإسلامية بمختلف أبعادها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
3. لتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب ذلك إحداث تغيرات في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، لا يكفي ان يتم ذلك من طرف الحكومات بل يجب ان يكون ذلك من خلال تفعيل آليات التمويل الإسلامي.
4. مواجهة البنوك الإسلامية تحديات كبيرة من نظيرها البنوك التقليدية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

توصيات الدراسة:

- ضرورة تفعيل مختلف صيغ التمويل الإسلامي كالمزارعة والمساقاة، في البنوك الإسلامية الجزائرية.
- العمل على فتح فروع ونوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، بهدف جذب المدخرات.
- على البنوك الإسلامية التعريف بمنتجاتها المالية الإسلامية لاستقطاب أكبر قدر من الجمهور.
- العمل على فتح فروع للبنوك الإسلامية في مختلف البنوك التقليدية.
- فتح وإنشاء إدارات البحث والتطوير في البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- نشر الوعي في المجتمع الجزائري لصيغ تمويل البنوك الإسلامية الخلية من كل أشكال الربا.

خاتمة

آفاق الدراسة:

من خلال بحثنا هذا حاولنا ان نوضح مدى قدرة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة لتقديم اهم الإجراءات التي يجب ان تتخذها البنوك الإسلامية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية، ونظرا لشساعة الموضوع إلا ان هذا البحث يحتاج الى بعض الدراسات المكملة له من اجل تغطية جوانب الضعف التي يمكن من خلالها تحديد بعض الآفاق التي تمكننا من الاعتماد عليها مستقبلا في الشكل التالي:

- أثر الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي.
- التنمية الاقتصادية في ظل عصرنة الجهاز المصرفي الإسلامي.
- الاستراتيجيات والأساليب المعتمدة في تفعيل دور التنمية الاقتصادية.

قائمة المصادر

والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع

❖أولا: الكتب:

1. أحمد محمد لطفي، نشأة المصارف الإسلامية، التطور والصعوبات، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد الرابع والثلاثون، شباط2021، ص: 12
2. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-استراتيجية مواجهتها، طبعة 1، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 1428هـ-2008، ص: 63-62
3. إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، النقد العربي، أبو
4. ظبي، الإمارات العربية، سنة 2013، ص: 09
5. كريمة كريم، جودة عبد الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية، طبعة 2، دار النهضة
6. العربية 2007، ص: 20
7. د-ماجد حسني صبيح، الوحدة الثالثة نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، ص: 110
8. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل، الأردن، 2007، ص: 123
9. محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية دراسة تحليلية مقارنة، طبعة1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، سنة 1433هـ -2012، ص: 84
10. د-محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص: 74-75
11. محمود الأنصاري – سمير مصطفى متولي، البنوك الإسلامية، الأهرام القاهرة، سنة 2002، ص: 39
12. محمد طاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، طبعة 1، 2010، منشورات جامعة 7 أكتوبر ليبيا، ص: 149

13. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، بين النظرية والتطبيق-النظريات-الاستراتيجيات-التمويل-المشكلات، طبعة 2، الدار الجامعية-الإسكندرية، سنة 2010، ص: 122

14. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص: 103-110

15. محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، طبعة 3، إيتراك للنشر والتوزيع، سنة 1999، ص: 62

16. نعيم نصر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، طبعة 1، 2012، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ص: 57

17. سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجيستير العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سنة 2009، ص. 7-8-9

18. د سليمان ناصر، تجربة البوك الإسلامية في الجزائر، طبعة 1، استراد وتوزيع الكتب، جانفي 2022، ص: 15-16

19. د-سمير محمد عبد العزيز، تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988، ص: 421

20. فؤاد توفيق ياسين-أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية الإسلامية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع بمصر، 1996، ص: 18

21. فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة 2، سنة 2002، ص: 41-43

22. د-فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 1، سنة 2006، ص: 225-232

23. فؤاد بن حدو، قراءة للنظام 20-2، المحدد لعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، المركز الجامعي الشهيد احمد زبانة-غليزان: ص 61-63

24. رشيد محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، الطبعة 2، سنة 2007، ص: 40-41

25. شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، طبعة1، دار النفائس للنشر

26. والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص: 11

27. د خيرة مسعودي، العمل المصرفي في الجزائر تقييم الماضي ومتطلبات الحاضر، طبعة 1، ص.: 2-22

28. غسان محمود إبراهيم، منذر القحف، د.ط، الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر المعاصر بيروت، دمشق، 2000، ص: 190

❖ثانيا: الاطروحات والرسائل الجامعية والمذكرات:

1. بن شعيب فاطمة – مكي خيرة، البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2018 – 2019، ص: 07

2. خليفي مهدي، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مقمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: نقدي و بنكي، كلية ع.إ و ع،ت وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021، ص: 41-42

3. ويس صارة، فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، سنة 2011-2012، ص: 128

4. ماموني دحماني-عابدي حليمة، أساليب وتجارب التمويل الإسلامي في البنوك لدراسة حالة بنك BNA-تيارت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،2020-2021، ص: 10-11

5. محمد حمود فهد بشير، محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت دراسة ميدانية، مذكرة لنيل الماجيستر، قسم المحاسبة والتمويل-كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الثاني، سنة 2012-2013، ص: 14-15

6. عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، ص: 21

7. رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إغلى مفهوم تنمية البشير، المركز الجامعي تيبازة، ص: 02 .

8. د-ضالع دليلة، دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط-دراسة قياسية-حالة الجزائر، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص: 53

❖ **ثالثا: المجلات والجرائد العلمية:**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم 01-03، العدد16، 24 مارس 2020، ص: 35

2. افتخار محمد مناحي الرفيعي، خميس محمد حسن، أحمد ياسين عبد، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 31، سنة 2012، ص: 27-28

3. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 1، جوان 2020، ص. 165-182

4. طهراوي أسماء، واقع الصيرفة، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5، عدد 2، ديسمبر2022، ص: 67-653

5. مصطفى ناطق صالح، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، مجلد 2012، العدد 29، تاريخ النشر: 31-12-2012، ص64 ص332

6. سايح محمد، تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودور بنك البركة في تعزيزها، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، مجلد 6، العدد2، السنة 2019، ص: 95-108

7. د سليمان ناصر، أ عبد الحميد بوشرمة, مجلة الباحث، العدد 7، سنة 2009-2010، ص: 310-311

8. عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، عبدلي هالة، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، واقع وتحديات، مجلد 7، العدد 2، السنة جوان 2020، ص.: 75

❖ **رابعا: الملتقيات والندوات والأيام الدراسية:**

1. د-معارفي فريدة، النمو والتنمية الاقتصادية، محاضرات في مقياس مدخل علم الاقتصاد، كلية ع-إو التجارية ع التسيير، جامعة بسكرة، 22-06-2022، ص: 2-3

2. صالح كامل، تطور العمل المصرفي الإسلامي مشاكل وآفاق، محاضرة في حفل تكريمه بمناسبة فوزه بجائزة البنك الإسلامي للتنمية في البنوك الإسلامية 20 أكتوبر 1997، جدة، المملكة العربية السعودية، سنة 2005، ص: 80

❖ **خامسا: التقارير:**

1. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021
2. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2019-2021
3. التقرير السنوي للبنك الدولي 2019-2021
4. التقرير السنوي لبنك الجزائر عن مديرية الجمارك 2019-2021
5. التقرير السنوي لتنافسية الاقتصادات العربية 2019-2021
6. التقرير السنوي لكل من بنك الجزائر وبنك البركة 2013
7. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائر 2019

❖ **سادسا: مواقع الانترنيت:**

1. الموقع الرسمي لمدرية السياحة والصناعة التقليدية، الجزائر، hhtps :alger.mta.gov .dz
2. الموقع الرسمي لمديرية السياحة و الصناعة التقليدية –الجزائر-hhtps :ahger.mta.gov.dz
3. جريدة الغد– www.alghad.com